

كتيب
رامسار
الإصدار الرابع

الكتيب ١٢ الإدارة الساحلية





حول اتفاقية الأراضي الرطبة

تعتبر اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، ١٩٧١) معاهدة حكومية دولية مهمتها ”الحفاظ على الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة عن طريق اتخاذ إجراءات محلية وإقليمية ووطنية وتعاون دولي، كإسهام في تحقيق التنمية المستدامة في جميع أرجاء العالم. واعتباراً من أكتوبر (تشرين الأول) ٢٠١٠، انضمت ١٦٠ دولة إلى الاتفاقية كأطراف متعاقدة، وتم تعيين أكثر من ١٩٠٠ أرض رطبة حول العالم، تغطي أكثر من ١٨٦ مليون هكتاراً لضمها إلى قائمة رامسار للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية.

ما هي الأراضي الرطبة؟

على نحو ما تم تحديده في الاتفاقية، فإن الأراضي الرطبة تتضمن أنماط متنوعة من الموائل كالأهوار والأراضي الخثية والسهول الفيضية والأنهار والبحيرات والمناطق الساحلية مثل الأهوار الملحية وأشجار المنغروف ومساحات الأعشاب البحرية، كذلك الشعاب المرجانية وغيرها من المناطق البحرية التي لا يتجاوز عمقها ستة أمتار أثناء الجزر، إضافةً إلى الأراضي الرطبة من صنع الإنسان مثل برك معالجة المياه العادمة والخزانات.

حول هذه السلسلة من الكتيبات

تم إعداد هذه السلسلة من قبل الأمانة العامة للإتفاقية بعد الاجتماعات السابع والثامن والتاسع والعاشر لمؤتمر الأطراف المتعاقدة (COP7, COP8, COP9 and COP10) التي عقدت على التوالي في سان خوزيه، كوستاريكا في مايو (أيار) ١٩٩٩، وفرنسيا، إسبانيا في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٢، وكامبالا، أوغندا في نوفمبر (تشرين الثاني) ٢٠٠٥، وتشانغون، الجمهورية الكورية في أكتوبر - نوفمبر (تشرين الأول - تشرين الثاني) ٢٠٠٨. وقد تم إعداد التوجيه الذي اعتمد من قبل الأطراف بشأن مختلف القضايا في مؤتمرات الأطراف المتعاقدة تلك وما قبلها، وذلك كسلسلة كتيبات لمساعدة المعنيين، أو المشاركين بشكل مباشر بتنفيذ الاتفاقية على الأصعدة الدولية والإقليمية والوطنية والوطنية الفرعية والمحلية. يضم كل كتيب - كل موضوع بموضوعه - توجيهات مختلفة ذات علاقة اعتمدت من قبل الأطراف، تكملها مادة إضافية مستمدة من أوراق معلومات مؤتمر الأطراف المتعاقدة ودراسة الحالات وغيرها من المطبوعات ذات العلاقة لبيان الجوانب الرئيسية للإرشادات. وتتوفر الكتيبات باللغات الثلاث المعمول بها في الاتفاقية (الإنجليزية والفرنسية والإسبانية).

ويضم الجدول الموجود على الغلاف الخلفي الداخلي المجالات الكاملة للمواضيع التي تغطيها سلسلة الكتيبات هذه في الوقت الحالي. وسيتم إعداد كتيبات إضافية لتشمل المزيد من التوجيه سيتم اعتماده في الاجتماعات المقبلة لمؤتمر الأطراف المتعاقدة. وتعمل اتفاقية رامسار على تعزيز حزمة متكاملة من الإجراءات لضمان الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد. واعتراضاً بهذه المنهجيات المتكاملة، سيجد القاريء أن ضمن كل كتيب يوجد عدد من الإشارات المرجعية التي تشير إلى غيرها في السلسلة.

حقوق التأليف والنشر © ٢٠٠٧

أمانة اتفاقية رامسار

الاقتباس: أمانة اتفاقية رامسار، ٢٠١٠،
(CEPA) الأراضي الرطبة: برنامج الاتفاقية
للأعوام ٢٠٠٩ - ٢٠١٥. كتيبات رامسار
للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة، الطبعة
الرابعة، الكتيب ٦. أمانة اتفاقية رامسار،
غلانده، سويسرا.

يجوز إعادة نسخ المادة الواردة في هذا
المنشور لأغراض تعليمية وغير تجارية
دون الحصول على إذن مسبق من أمانة
رامسار، مع تقديم إقرار كامل بذلك.

محرر السلسلة: ديف بريشارد

المشرف على السلسلة: نيك ديفسون

التصميم والإخراج: دوايت بيك

صورة الغلاف: مشاركون في ورشة

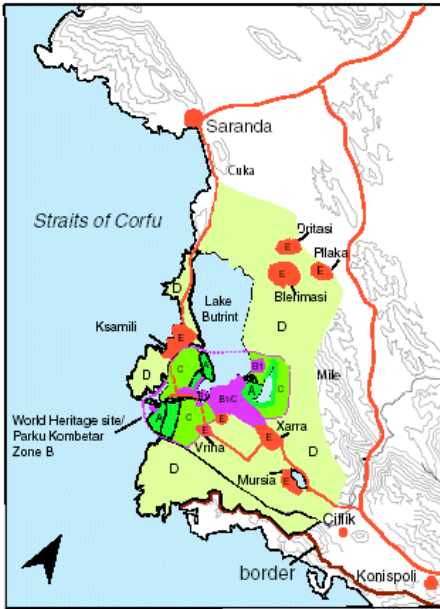
(CEPA) لضباط الارتباط في بلدان

وسط آسيا وأوروبا الشرقية الذي انعقد

في ٢٠١٠ في إيران (س. هيلز / رامسار)

الإدارة الساحلية

الكتيبات إدارة



قضايا الأراضي
الرطبة ضمن
الإدارة المتكاملة
للنطاق الساحلي

إن الطبعة الرابعة من كتيبات رامسار هذه قد استُبدلت بسلسلة نشرت سنة ٢٠٠٧. وهي تتضمن توجيهه ذا علاقة اعتمدها عدة اجتماعات لمؤتمر الأطراف، خاصة مؤتمرات الأطراف المتعاقدة السابع (١٩٩٩) والثامن (٢٠٠٢) والتاسع (٢٠٠٩)، إضافة إلى معلومات أساسية قدمت في مؤتمرات الأطراف المتعاقدة تلك.

الشكر والتقدير

أجريت الأعمال التحضيرية التي تسهم في هذه المبادئ والإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (ICZM) من قبل فريق الخبراء لهيئة مراجعة القضايا العملية والتقنية (STRP) حول الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بقيادة البروفيسور أنجل أنكالا. كما أن إسهامات هامة من المجموعة جاءت من البروفيسور يارا شيفر- نوفيللي، جيلبيرتو سينترون والمنسقة الإقليمية للأمريكيتين في أمانة رامسار (حينذاك)، مارغريتا أستراغا. كما تم إعداد صياغة لنص من قبل إفيكا ترومبيك، المديرية برنامج التدابير ذات الأولوية/ مركز النشاط الإقليمي (خطة عمل البحر الأبيض المتوسط) التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد تم توفير الدعم المالي لهذا العمل من قبل حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

جميع قرارات مؤتمرات الأطراف المتعاقدة لرامسار متوفرة على موقع الاتفاقية www.ramsar.org/resolutions. والوثائق الرئيسية المشار إليها في هذه الكتيبات متوفرة على المواقع www.ramsar.org/cop7-docs, www.ramsar.org/dop8-docs, www.ramsar.org/cop9-docs و www.ramsar.org/cop10-docs



سبل العيش في النطاق الساحلي، فنزويلا. الصورة: خوليو مونتني دو أوكا، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة- المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى

جدول المحتويات

٢	شكر وتقدير
٤	استخلاص أقصى فائدة ممكنة من هذا الكتيب
٦	تقديم
٧	مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة الساحلية ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (ICZM)
٧	الغرض من هذه المبادئ والإرشادات
٨	الخلفية والسياق
١٢	مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي
١٢	• الاعتراف بدور وأهمية اتفاقية رامسار والأراضي الرطبة في النطاق الساحلي
١٤	• ضمان التوعية التامة بقيم ووظائف الأراضي الرطبة في النطاق الساحلي
٢٠	• استخدام آليات لتأمين المحافظة على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد في النطاق الساحلي
٢٤	• معالجة دمج المحافظة على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ضمن النطاق الأوسع للإدارة المتكاملة للنظام البيئي
	المرفقات
٢٦	الملحق ١: تعريفات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وشروطها ومنهجياتها الحالية
٣٣	الملحق ٢: الأساس المنطقي لمبادئ دمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي
	قرارت ذات صلة
٤٥	القرار VIII-٤: مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (ICZM)

استخلاص أقصى فائدة ممكنة من هذا الكتيب

الكتيبات بشكل عام

إن الهدف من وراء كتيبات رامسار هو تنظيم المواد التوجيهية المستمدة من القرارات ذات الصلة التي تم اعتمادها من قبل الأطراف المتعاقدة على مر السنين، وفقاً لفحوى المواضيع. وهذا يساعد العاملين على تنفيذ الممارسات المتفق عليها دولياً بشكل أفضل لتناولها بطريقة ملائمة ومتوافقة بشكل طبيعي مع بيئة عملهم اليومية.

وتشتمل فئة القراء المستهدفين على موظفي الدوائر الحكومية الوطنيين والمحليين منهم، والوزارات والوكالات التي تقوم مقام السلطات الإدارية لاتفاقية رامسار في كل بلد. وهناك مستخدمين بنفس القدر من الأهمية هم مدراء مناطق الأراضي الرطبة الفردية، حيث أن بعض جوانب التوجيه متعلقة على وجه التحديد بإدارة الموقع.

اعتمد توجيه رامسار من قبل أعضاء الحكومات ككل، وأخذ يتناول بشكل متزايد الأدوار الرئيسية للقطاعات الأخرى البعيدة عن قطاعي «البيئة» و«المياه». لذلك، من الأهمية بمكان أن تُستخدم هذه الكتيبات من قبل جميع الذين يمكن أن تستفيد أنشطتهم أو تؤثر في الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة.

لذلك، فإن الخطوة الأساسية في كل بلد هي ضمان النشر الكافي لهذه الكتيبات لجميع من يحتاجونها أو يمكنهم الاستفادة منها. وتتوفر النسخ مجاناً بصيغة PDF في أمانة رامسار بلغات ثلاث على أقراص مدمجة أو من خلال تنزيلها من موقع الاتفاقية (www.ramsar.org).

هذا، ومن الممكن أن تكون الخطوات المبكرة الأخرى - ضمن كل سياق محدد - هي توضيح حدود المسؤولية والتحقق بفاعلية من كيفية مواءمة المصطلحات المستخدمة والمنهجيات الموصوفة مع حكم القارئ الذاتي والظروف التشغيلية والهيكل التنظيمية.

ويمكن استخدام جزء كبير من النص بالمعنى الاستباقي، كقاعدة لتأطير السياسات والخطط والأنشطة، وأحياناً وببساطة عن طريق جلب مقاطع ذات صلة إلى المادة الوطنية والمحلية. كما يمكن استخدامه بمعنى رد الفعل كمصدر للمساعدة وطرح الأفكار من أجل الاستجابة للمشاكل والفرص، وتوجيه المواضيع انطلاقاً من احتياج المستخدم.

وقد ذكرت الإشارات المرجعية والمصادر الأصلية والقراءة الإضافية بحرية: فالكتيبات لن تكون على الأغلب «الكلمة الأخيرة»، بل إنها توفر «خارطة طريق» مفيدة لمزيد من مصادر المعلومات والدعم.

في اتفاقية رامسار، يُقدّم الاتجاه الاستراتيجي من خلال الخطة الاستراتيجية، وهو أحدث إصدار لما تم اعتماده من قبل الأطراف المتعاقدة العاشر عام ٢٠٠٨ للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥. فكل أطر عمل التنفيذ المواضيعي، بما في ذلك الكتيبات، تقع ضمن ذات السياق من الأهداف والاستراتيجيات لهذه الخطة والأولويات التي تلقي عليها الضوء خلال تلك الفترة.

في هذه الطبعة الرابعة من الكتيبات، تَرِدُ الإضافات والحذف في النص الأصلي للإرشادات، الذي تتطلبه نتائج مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن والتاسع والعاشر بين قوسين مربعين (...).

تُحدّث هذه السلسلة من الكتيبات بعيد كل اجتماع من اجتماعات مؤتمر الأطراف، واستقبال ردود الأفعال إزاء تجربة المستخدم أمر دوماً موضع امتنان لإسهامها في تحسين كل طبعة جديدة.

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

هذا الكتيب (الإدارة الساحلية)

من حيث المبدأ، فإن كل جدول أعمال اتفاقية رامسار تقريباً قابلاً للتطبيق في المناطق الساحلية بقدر ما هو قابل للتطبيق في المناطق الداخلية، لذلك فإنه من غير الضروري توقع رؤية خطة رامسار استراتيجية للأعوام ٢٠٠٩-٢٠١٥ تتفرد بذكر القضايا الساحلية. لكن، تجدر الإشارة إلى المراجع التالية:

من بين مجالات النتيجة الرئيسية (KRAs) التي يجب تحقيقها مع حلول عام (٢٠١٥) للاستراتيجية ١-٣ حول السياسة والتشريع والمؤسسات هي ١-٣.١: «استخدام سياسة الأراضي الرطبة الوطنية أو ما يعادلها من أدوات بشكل كامل جنباً إلى جنب ومدمجة مع العمليات الاستراتيجية والتخطيطية الأخرى من قبل كافة الأطراف، بما في ذلك ... خطط إدارة الموارد الساحلية والبحرية...».

الاستراتيجية ٢-١ حول «تعيين مواقع رامسار» وتتضمن مجال النتيجة الرئيسية ١، ٢.١.٤ الذي ينص أن «على الأطراف المتعاقدة مراعاة تعيين مواقع رامسار من بين أنماط الأراضي الرطبة غير الممتلئة تمثيلاً كافياً في قائمة رامسار». وفي مواضع أخرى (على سبيل المثال، في القرارين VII.٢١ و VIII.١١) اعترفت الأطراف بشكل خاص بأن الأراضي الرطبة بين المدين والمنغروف والشعاب المرجانية وأحواض الأعشاب البحرية هي عبارة عن أنماط من الأراضي الرطبة التي لم تمثل تمثيلاً كافياً ضمن هذا المعنى.

الاستراتيجية ٣-١ حول «الارتباطات والشراكات مع الاتفاقات البيئية متعددة الأطراف والمنظمات الحكومية الدولية» وتتضمن مجال النتيجة الرئيسية ١-٣.١ الذي ينص على أن «خطة العمل المشتركة رامسار- اتفاقية التنوع الحيائي... يجري تنفيذها، وتتواصل المشاركة في مجموعة اتصال اتفاقية التنوع الحيائي». وهناك بعد خاص لخطة العمل المشتركة هذه يتعلق بالتعاون مع (اتفاقية التنوع الحيائي) في برنامج العمل الأخير حول التنوع الحيائي الساحلي والبحري.

وأخيراً، الاستراتيجية ٥، ٣ حول «الأراضي الرطبة وأحواض الأنهار والأنواع المهاجرة المشتركة» وتتضمن مجال النتيجة الرئيسية ٣-١.١، الذي ينص أن «على الأطراف التي لديها أحواض ونظم ساحلية مشتركة مع غيرها مراعاة المشاركة في الهيئات أو السلطات الإدارية المشتركة وذلك حسب الاقتضاء».

وإضافة إلى الدليل المعتمد من قبل الأطراف كملحقات لقرارات مؤتمر الأطراف المتعاقدة، فإن التزامات التنفيذ التي التزمت بها الأطراف المتعاقدة في قرار مؤتمر الأطراف المتعاقدة السابع قد توفرت،

إن النص في هذا الكتيب مستمد بشكل رئيسي من القرار VIII.٤، وملحقه، وبالتالي فإن مضمونه يعكس قرارات رسمية تم اعتمادها من قبل مؤتمر الأطراف المتعاقدة. كما أن الكتيب يضم معلومات إضافية ذات صلة بهذا الموضوع. والآراء التي تم التعبير عنها في تلك المعلومات الإضافية لا تعكس بالضرورة آراء أمانة رامسار أو الأطراف المتعاقدة، ومثل تلك المواد لم يتم إقرارها من قبل مؤتمر الأطراف.

تقديم

إن ضمان تحقيق الاستخدام الرشيد في المناطق الساحلية وأراضيها الرطبة، عند نقطة التقاء اليابسة مع البحر، تطرح سياسة معينة، وتحديات تشريعية وإدارية. ففي كثير من الأحيان هناك مسؤوليات قضائية تختلف في البر عنها في الأجزاء البحرية القريبة من الشاطئ في النطاق. إضافة إلى ذلك، فإن ما يقدر ب ٦٠٪ من سكان العالم يعيشون في أو قرب المناطق الساحلية، والضغط على بيئة الساحل من أجل التنمية الاقتصادية تكون عالية بشكل خاص.

وبموجب تعريف اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة، فإن جزءاً كبيراً جداً من المنطقة الساحلية يقع ضمن نطاق الاتفاقية، وبهذا فإن تنفيذ الحكومات لالتزاماتها تجاه الحفاظ والاستخدام الرشيد يمكن أن يسهم بشكل كبير في نجاح الإدارة المتكاملة للنطاق.

إن الغرض من وراء إعداد المبادئ والإرشادات هو مساعدة الأطراف المتعاقدة في ضمان مراعاة جميع المسؤولين عن تطوير وتنفيذ الإدارة المتكاملة في المناطق الساحلية لدور وقيم ووظائف الأراضي الرطبة في بلدانهم.

وإذا ما أخذت مجتمعة مع إرشادات الاتفاقية حول إدارة أحواض الأنهار (كتيب رامسار (٩، الطبعة الرابعة)) والتعاون الدولي (الكتيب (٢٠، الطبعة الرابعة))، فإنها توفر أداة شاملة لضمان تحقيق الاستدامة في المستقبل في جميع أنماط الأراضي الرطبة المشمولة في اتفاقية رامسار بالمفهوم الأوسع نطاقاً لإدارة وتخطيط استخدام الأرض والمياه.



تهدف اتفاقية الأراضي الرطبة إلى تثبيط السياسات والتوجهات والقوانين التي تحد من الممارسات غير المستدامة وغير الرشيدة كما في صورة الأهوار الملحية هذه. الصورة: صندوق الطيور البرية والأراضي الرطبة/ ه. جَنغِيوس

مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة في الإدارة المتكاملة

للمناطق الساحلي (ICZM)

(اعتمدت كملحق للقرار VIII-٤ من قبل مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن، فلنسيا، إسبانيا، ٢٠٠٢)

التزامات بالتنفيذ ذات صلة قدمتها الأطراف المتعاقدة في قرارات وتوصيات مؤتمر الأطراف المتعاقدة

التوصية ٦-٨: التخطيط الاستراتيجي في المناطق الساحلية

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

٩. يدعو الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد وتطبيق مبادئ التخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي للمساعدة في صنع قرارات آمنة فيما يتعلق بالحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية وغيرها من العناصر البيئية الرئيسية الأخرى واستخدامها الرشيد.

القرار VII-٢١: تحسين الحفاظ على الأراضي الرطبة بين المدين واستخدامها الرشيد

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

١٢. يحث الأطراف المتعاقدة على استعراض وتعديل السياسات القائمة التي تؤثر سلباً على الأراضي الرطبة بين المدين، (و) على السعي لتقديم تدابير بعيدة المدى للحفاظ على تلك المناطق (...).

١٥. يحث أيضاً جميع الأطراف المتعاقدة على تعليق تعزيز وإنشاء مرافق جديدة والتوسع في أنشطة الاستزراع المائي غير المستدامة التي تضر بالأراضي الرطبة الساحلية إلى أن يتم تقييم الأثر البيئي والاجتماعي لمثل هذه الأنشطة، جنباً إلى جنب مع الدراسات الملائمة، لتحديد التدابير الهادفة إلى إنشاء نظم استزراع مائي بشكل مستدام منسجمة مع كل من البيئة والمجتمعات المحلية.

القرار VIII-٤: مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة في

الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي

١٤. يحث الأطراف المتعاقدة على ضمان الاعتراف الكامل بالأراضي الرطبة الساحلية وقيمتها ووظائفها من أجل الرفاه الإنساني، بما في ذلك دورها في التخفيف من أثر التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار وأهميتها بالنسبة للحفاظ على التنوع الاحيائي وذلك في عمليات التخطيط واتخاذ القرار في المناطق الساحلي، بما في ذلك من خلال مبادرات الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي، ويحث أيضاً الأطراف المتعاقدة على ضمان توعية واستفادة المسؤولين عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية في بلدانهم من مبادئ وتوجيهات رامسار الملحق بها القرار.

١٦. يحث الأطراف المتعاقدة على استعراض، وإذا لزم الأمر، تعديل واتخاذ الإجراءات بشأن السياسات والممارسات القائمة التي تؤثر سلباً على الأراضي الرطبة الساحلية، وعلى الاعتراف من خلال سياساتهم بأهمية الدور الحيوي للأراضي الرطبة الساحلية في دعم سبل عيش الناس، في التخفيف من أثر التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار، وفي المحافظة على التنوع الاحيائي؛

الهدف من هذه المبادئ والإرشادات

١- إن الغرض من وراء مبادئ وإرشادات دمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية هذه هو زيادة الفهم والاعتراف بأهمية الدور الحيوي الذي تلعبه الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية في جميع أنحاء العالم. والغرض من استخدامها من قبل الأطراف المتعاقدة في رامسار وغيرهم هو ضمان مراعاة أهمية الأراضي الرطبة وقيمتها ووظائفها بشكل تام من قبل المسؤولين عن التخطيط وصنع القرار في المناطق الساحلية، من أجل تأمين الحفاظ والاستخدام الرشيد في المستقبل.

- ٢- لقد صمم الدليل بشكل خاص لضمان تحقيق فهم أفضل للحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد باعتبارها أساساً للتنمية المستدامة في المناطق الساحلية، بدلاً من اعتبارها، كما هو في الغالب، مجرد قضية حفاظ على الطبيعة القطاعية والمناطق المحمية.
- ٣- الغرض هو أنه ينبغي على الأطراف المتعاقدة استخدام المبادئ والإرشادات كأساس للانخراط في محادثات مع جميع المسؤولين عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية في بلدانهم، وأنه ينبغي نشر الدليل بين هؤلاء الناس ومنظماتهم على نطاق واسع.
- ٤- ينبغي تطبيق التوجيه جنباً إلى جنب مع التوجيهات الأخرى التي وضعتها اتفاقية رامسار ذات الصلة بدمج الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، خاصة التوجيهات الإضافية لتنفيذ مفهوم الاستخدام الرشيد (القرار ٥-٦)، وإرشادات لدمج الحفاظ على الأراضي الرطبة والاستخدام الرشيد ضمن إدارة أحواض الأنهار (ورادة الآن في ملحق القرار X-١٩)، وتحسين الحفاظ على الأراضي الرطبة بين المدين واستخدامها الرشيد (القرار VII-٢١)، وإرشادات لتخصيص وإدارة المياه للحفاظ على الوظائف البيئية للأراضي الرطبة (القرار VIII-١)، والإرشادات الجديدة للتخطيط الإداري لمواقع رامسار وغيرها من الأراضي الرطبة (القرار VIII-١٤)، وتوجيهات إضافية لتحديد وتمييز أنماط الأراضي الرطبة الممثلة تمثيلاً غير كافٍ كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية (القرار VIII-١١) خاصة المتعلقة منها بالمنغروف والشعاب المرجانية.
- ٥- تم إعداد تلك المبادئ والإرشادات من خلال عمل فريق مراجعة القضايا العلمية والتقنية لاتفاقية رامسار (STRP) استجابة للإجراء ١، ٢، ٢ من خطة عمل الاتفاقية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢: من أجل «جمع وتوفير المعلومات للأطراف المتعاقدة حول تخطيط استخدام الأراضي المتعلقة بالأراضي الرطبة، و... إدارة النطاق الساحلي بشكل خاص.» وقد تمت صياغة المبادئ والإرشادات بجهود تشاركية بدعم مالي من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

يمكن العثور على مناقشة حول التعاريف والمصطلحات والمنهجيات الحالية في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في الملحق ١. ويتوسع الملحق ٢ في التطرق للأساس المنطقي لهذه المبادئ

الخلفية والسياق

- ٦- إن تعريف الأراضي الرطبة المعتمد من قبل اتفاقية رامسار يغطي النظم البيئية للأراضي الرطبة الساحلية والبحرية والداخلية. وفيما يتعلق بالأراضي الرطبة الساحلية والبحرية، فإن تعريف رامسار يتضمن المناطق «ذات المياه الراكدة أو المتدفقة أو العذبة المالحة أو المائلة للملوحة، بما فيها المناطق المياه البحرية التي لا يتجاوز عمقها عند الجزر الستة أمتار» (المادة ١، ١ من الاتفاقية)
- ٧- إضافة إلى ذلك، وفيما يتعلق بضم الأراضي الرطبة البحرية والساحلية إلى قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية بموجب اتفاقية رامسار، تشير المادة ١، ٢ إلى أنه «يمكنهم ضم المناطق الشاطئية والساحلية المجاورة للأراضي الرطبة، والجزر أو المسطحات البحرية التي يزيد عمقها عن ستة أمتار وقت الجزر، ضمن الأراضي الرطبة.

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

٨- بالتالي فإن التغطية التي تقوم بها اتفاقية رامسار والتزامات أطرافها المتعاقدة تتضمن وبشكل هام النظم البيئية الساحلية والبحرية كذلك النظم البيئية للأراضي الداخلية.

٩- إن الأطراف في اتفاقية رامسار قد اعترفوا بأهمية ضمان تأمين الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد في النطاق وذلك من خلال المشاركة الكاملة في عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. وقد دعت التوصية ٨، ٦ الأطراف المتعاقدة إلى اعتماد وتطبيق مبادئ التخطيط الاستراتيجي والإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي للمساعدة في صنع قرار آمن حول الحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد، وفي القرار VII، ٢١. عازمت الأطراف المتعاقدة على مراجعة وتعديل السياسات التي تؤثر سلباً على الأراضي الرطبة بين المدين وعلى السعي إلى تقديم تدابير بعيدة المدى للحفاظ على تلك المناطق.

١٠- تنفيذاً لدمج أكثر فاعلية للأراضي الساحلية وقيمتها ووظائفها في التنمية المستدامة للنطاق الساحلي، فقد طورت الاتفاقية كذلك روابط من خلال مذكرات التعاون مع اتفاقيات البحار الإقليمية (بشكل خاص اتفاقيتي برشلونة وقرطاجنة)، والبرنامج العالمي لإجراءات حماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية (GPA) ومعهد المحيطات الدولي، ومع عمل برنامج البحار الإقليمية التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، الداعم بيئياً للتنمية المستدامة للمناطق الساحلية، خاصة من خلال التعاون بين مبادرة اتفاقية الأراضي الرطبة المتوسطة (Med-Wet) وخطة عمل البحر الأبيض المتوسط، وكذلك إعداد مذكرة تعاون وخطة عمل مشتركة مع (أمانة) برنامج البيئة الإقليمية للمحيط الهادىء (SPREP).

١١- رغم ذلك، فإنه من الواضح للعيان بأن العديد من الناس والمنظمات المسؤولة عن التخطيط وصنع القرار في المناطق الساحلية، على نطاق السياسة الوطنية والتنفيذ المحلي، غير مدركين تماماً لأهمية الأراضي الرطبة الساحلية والتزامات حكوماتهم المنضوية تحت اتفاقية رامسار، وأن الأراضي الرطبة حسب تعريف الاتفاقية تغطي جزءاً كبيراً من المناطق البرية والبحرية في النطاق الساحلي.

١٢- إن تحقيق الإدارة المستدامة في المناطق الساحلية يخلق تحديات كبيرة من نوع خاص، حيث أن الضغوطات الناجمة عن الكثافة البشرية المتزايد والضغوطات التنموية العديدة، والتلوث نتيجة مصادر برية، والاستغلال غير المستدام للموارد الطبيعية يعتبر كبيراً بشكل خاص في العديد من مناطق العالم الساحلية. وتشير التقديرات إلى أن ٦٠٪ على الأقل من الكثافة البشرية تعيش في الشريط الساحلي بدءاً من الشاطئ وحتى ٦٠ كلم باتجاه الأراضي الداخلية. إضافة إلى ذلك، فإن العديد من المناطق الساحلية تجتذب عمليات تنمية إقتصادية أسرع من العديد من المناطق الداخلية، وهذا يضع ضغطاً هائلاً على الأراضي الرطبة الساحلية سواء من حيث المطالبة بالأرض من أجل الإعمار، والصناعة، والتطوير المرتبط بالموانئ، والسياحة، وأعباء التلوث المتزايد، واستنزاف الموارد الطبيعية.

١٣- غالباً ما تحدث الصراعات في المناطق الساحلية نتيجة المنافسة على مخصصات الموارد الساحلية، بما فيها المساحة. وتحدث الصراعات النمطية بشأن إمكانية الوصول إلى الخط الساحلي، وعدم التوافق بين الاستخدامات القطاعية التي لا يمكنها أن تتواجد بالتجاور مع بعضها؛ الملكية الخاصة التي تمنع الاستخدام العام أو الوصول إلى الموارد الساحلية؛ أهداف الاستخدام المستدام بعيدة المدى التي تحول دون تحقيق مكتسبات اقتصادية قريبة المدى؛ وجود بنية تحتية للحماية الساحلية.

١٤- إضافة إلى ذلك، فإن الاستخدام المستدام للموارد الساحلية يمكن أن يتأثر بشكل كبير بالاضطرابات البشرية الناجمة عن صنع الإنسان أو الطبيعية الناجمة عن العمليات الساحلية، بما فيها الآثار التراكمية الناتجة عن المشاريع التنموية الكبيرة والصغيرة على حد سواء؛ التغيرات التدريجية مثل التغير المناخي، ارتفاع منسوب البحار؛ الأحداث العرضية الطبيعية الفجائية مثل العواصف والفيضانات، والكوارث الفجائية التي يتسبب بها الإنسان، مثل البقع النفطية الكبرى. وكثيراً ما تجتمع الكوارث الفجائية من صنع الإنسان مع العوامل الطبيعية معمقة بذلك التأثير على الوظائف الطبيعية والعمليات في المناطق الساحلية.

١٥- خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، تزايد الاعتراف العالمي، خاصة من خلال الفصل ١٧ من الأجنحة ٢١ المعتمدة من قبل ريو ١٩٩٢ ومؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)، بالحاجة إلى تطوير إدارة متكاملة فاعلة للمناطق الساحلية. هذا الأمر يقر بوجود عدد كبير من المعنيين في المناطق الساحلية وأن هناك تعقيدات من نوع خاص للمؤسسات والوكالات الحكومية ذات المسؤوليات التشريعية المتعلقة بالقطاعات البحرية المختلفة، والمدينة الساحلية والتخطيط البري وصنع القرار.

١٦- يمكن تصنيف القضايا موضع اهتمام المعنيين ضمن ثلاث فئات، ينبغي الرد عليها باستجابات مختلفة:

- القضايا التي تعتبر ضمن مسؤولية معني معين، على سبيل المثال سلطة الموانئ التي غالباً ما يقع على عاتقها واجب قانوني؛

- القضايا التي تعتبر ضمن مسؤولية معني معين أو عدد من المعنيين، الذين يمكن أن يستفيدوا من عملية تبادل المعلومات لزيادة الفهم والوعي؛ و

- تلك القضايا، على سبيل المثال أثر التغير المناخي، الذي من شأنه التأثير على جميع المعنيين لكنه ليس من ضمن مسؤولية أحد منهم، وعليه، فإنه من المفيد وضع استجابات من خلال منهجية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

١٧- تم وضع عدد متزايد من المبادرات صممت لإنشاء وتنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي من خلال التخطيط وصنع القرار الذي يتضمن مشاركة كاملة للمعنيين، بمن فيهم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية. وبدعم مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، تم إعداد مجموعة هامة من توجيه السياسات وإرشادات التنفيذ.

١٨- غير أن الاستعراض الذي أجرته هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية حول التوجيه المتوفر وجد أنها قلما تعترف أو تشمل على توجيه بشأن الدور الحيوي الذي تلعبه الأراضي الرطبة وقيمها ووظائفها في المناطق الساحلية أو البحرية القريبة من الساحل بشكل كامل. وعلاوة على ذلك، فإن معظم التوجيهات تنطوي على اعتراف محدود أو معدوم بالتزامات البلدان واتفاقية رامسار المتعلقة بالحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد في النطاق الساحلي.

١٩- قلما يوفر التوجيه المتاح تعريفاً محدداً للأراضي الرطبة الساحلية، وقد ذكرت تلك الأراضي عموماً كنمط عام للمناطق الساحلية الحساسة بيئياً. ومع ذلك، يظهر في العديد من إرشادات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، خاصة تلك التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة (FAO) التابعة للأمم المتحدة (UN) مرجعية أكثر تحديداً للأراضي الرطبة الساحلية، لكن بشكل رئيسي في سياق دمج الزراعة والمصائد السمكية ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. وترجع هذه الإرشادات بالدرجة الأولى إلى أنماط الأراضي الرطبة الساحلية والبحرية الهامة بالنسبة للاستزراع المائي والمصائد السمكية: المنغروف ونظم الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية ونظم الشواطئ الرملية والبحيرات ومصبات الأنهار.

٢٠- هناك نتيجة مشابهة تم الإبلاغ عنها في مؤتمر الأطراف المتعاقدة السادس لاتفاقية التنوع الحيائي (مؤتمر الأطراف المتعاقدة السادس، أبريل (نيسان) ٢٠٠٢) تتعلق بالاعتراف بأهمية التنوع الحيائي البحري والساحلي بالنسبة للتوجيه القائم حول الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٢١- دعماً للمبادئ والإرشادات اللاحقة، تم إعداد معلومات أساسية حول المنهجيات الحالية لوضع وتنفيذ إدارة متكاملة للنطاق الساحلي، تتوفر تعاريفها ومصطلحاتها الشائعة الاستخدام في الملحق ١.

معلومات إضافية

مدونة منظمة الأغذية والزراعة لقواعد السلوك الخاصة بالمصائد السمكية الرشيدة وغيرها من المنشورات ذات الصلة

إن مدونة قواعد السلوك الخاصة بالمصائد السمكية الرشيدة، والتي اعتمدها منظمة الأغذية والزراعة عام ١٩٩٥، قد وضعت بجهد مشترك من قبل أعضاء منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الحكومية الدولية وصناعة صيد الأسماك والمنظمات غير الحكومية، خلال فترة عامين، وتمثل الوثيقة النهائية توافق عالمي للآراء المتعلقة بمجموعة كبيرة من قضايا المصائد السمكية والاستزراع المائي. وهي توفر إطار عمل فعال للجهود الوطنية والدولية لضمان الاستغلال المستدام للموارد المائية الحية من خلال وضع مبادئ ومعايير قابلة لتطبيقها في الحفاظ على جميع المصائد السمكية وإدارتها وتطويرها (بما فيها المصائد السمكية الداخلية والبحرية إضافة إلى المستزرعة مائياً) فيما يولى النظام البيئي والتنوع الحيوي الاهتمام اللازم.

وفي تمهيدها للمدونة، أشارت منظمة الأغذية والزراعة إلى أن إدخال المناطق الاقتصادية الخالصة (EEZs) خلال منتصف السبعينات، وإعطاء الدول الساحلية الحق والمسؤولية لإدارة المصائد السمكية التي تغطي ٩٠٪ من المصائد البحرية العالمية، جنباً إلى جنب مع اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الخاص بقانون البحار عام ١٩٨٢ قد قدم إطار عمل جديد لتحسين إدارة الموارد البحرية. وفي حين كان هذا التخصص الوطني خطوة أساسية نحو الأمام، فإن العديد من الدول الساحلية استمرت في مواجهة تحديات خطيرة، مفتقرة إلى الخبرة الضرورية وكذلك الموارد المالية والمادية.

كان القصد من وراء مدونة قواعد السلوك هو مساعدة الدول في تخطي بعضاً من هذه الصعوبات. فقد غطت المبادئ والأهداف وعناصر الإجراءات مدياً واسعاً من أنشطة المصائد السمكية - اصطيداً وتجهيزاً وتجارة الأسماك والمنتجات السمكية، وعمليات صيد الأسماك، والاستزراع المائي، وبحوث المصائد السمكية ودمج إدارتها ضمن إدارة المناطق الساحلية.

تتوفر مدونة قواعد السلوك بصيغة HTML و/ أو PDF في عدد من اللغات. وهناك مزيداً من المعلومات على الموقع: www.fao.org/decrep/005/v978e00.htm. وبالنسبة لمن يتعذر عليهم الوصول إلى الإنترنت، يمكن الحصول على نسخ ورقية من خلال الكتابة إلى: رئيس الدائرة، دائرة المصائد السمكية والاستزراع المائي FIIT، منظمة الأغذية والزراعة، فيالي ديل تيرمي دي كاراكالا، (٠٠١٥٣) روما، إيطاليا.

وكونها تغطي مجموعة واسعة من القضايا المعقدة، فإن المدونة جاءت على درجة عالية من التقنية من حيث الأسلوب والمحتوى. واعترافاً منها بذلك، قامت منظمة الأغذية والزراعة بوضع دليل سهل الاستخدام تابع للمدونة بعنوان ما هي مدونة قواعد السلوك بالنسبة للمصائد السمكية الرشيدة؟ ويصف هذا الكتيب الملون الذي يقع في ١٣ صفحة والذي نُشر باللغة الإنجليزية عام ٢٠٠١، بطريقة غير تقنية بعض الجوانب الهامة لمدونة قواعد السلوك. ورغم أنه ليس من المقصود أن تكون بديلة عن المدونة، إلا أنها تساعد في رفع الوعي بأهداف وأغراض المدونة لشريحة واسعة من القراء. وهي متوفرة بصيغة HTML من موقع منظمة الأغذية والزراعة: www.fao.org/docrep/003/x9066e/x9066e00.htm. وكنسخة ورقية عن طريق مراسلة العنوان أعلاه.

ولدعم تنفيذ المدونة، قامت منظمة الأغذية والزراعة منذ عام ١٩٩٥ بنشر سلسلة إرشادات تقنية من أجل المصائد السمكية الرشيدة. فقد تم نشر عشرة مجلدات وملاحق لتلك المجلدات، مغطية بذلك مجموعة كاملة من المواضيع مثل إدارة المصائد السمكية (بما في ذلك مجلد ركز على منهجية النظم البيئية لإدارة المصائد السمكية بالتوافق مع منهجية اتفاقية رامسار في إدارة الأراضي الرطبة) والاستزراع المائي والمصائد السمكية الصغيرة والحد من الفقر والمصائد السمكية الداخلية والمنهجية الاحترافية وغيرها.



مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي

٢٢- تنقسم المبادئ التوجيهية الثمانية التالية إلى أربعة أقسام:

- الاعتراف بدور وأهمية اتفاقية رامسار بالنسبة للأراضي الرطبة في النطاق الساحلي؛
- ضمان التوعية التامة بقيم ووظائف الأراضي الرطبة في النطاق الساحلي؛
- استخدام آليات لتأمين الحفاظ والاستخدام المستدام للأراضي الرطبة في النطاق الساحلي؛ و
- معالجة دمج الحفاظ والاستخدام المستدام للأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنظم البيئية واسعة النطاق.

٢٣- تحدد هذه المبادئ القضايا الرئيسية التي تشكل أساساً لضمان دمج الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي للحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد من خلال اتفاقية رامسار. ولكل مبدأ من المبادئ، هناك إرشادات حول تطبيقها من قبل الأطراف المتعاقدة لرامسار وذلك عن طريق إجراءات محددة ينبغي القيام بها لتفعيل تلك المبادئ.

٢٤- هناك مبررات وأسس أكثر تفصيلاً لكل مبدأ من المبادئ في الملحق ٢.

الاعتراف بدور وأهمية اتفاقية رامسار والأراضي الرطبة بالنسبة للنطاق الساحلي

المبدأ ١: إن اتفاقية رامسار هي المعاهدة العالمية الحكومية الدولية التي تعالج بشكل خاص موضوع الحفاظ على النظم البيئية للنطاق الساحلي واستخدامها الرشيد.

٢٥- إن اتفاقية الأراضي الرطبة (رامسار، إيران، ١٩٧١) هي المعاهدة العالمية الحكومية الدولية الوحيدة التي تركز على نظم بيئية محددة- الأراضي الرطبة. بموجب تعريف الاتفاقية للأراضي الرطبة فإن جميع أجزاء المناطق الساحلية بين المدين والبحرية القريبة من الشاطئ جنباً إلى جنب مع الأراضي الرطبة الداخلية- يقع العديد من أنماطها ضمن الجزء البري من المناطق الساحلية. وشمولية الاتفاقية الساحلية والبحرية هذه، غير مفهومة أو معترف بها دوماً.

النقطة الإرشادية رقم ١ - ضمان تحقيق الأطراف المتعاقدة لالتزاماتهم بموجب اتفاقية رامسار من خلال الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية

- ١-١ ضمان رفع الوعي بالالتزامات الحكومية كأطراف في اتفاقية رامسار في الأقسام والوكالات الحكومية وغيرها من المؤسسات التي يقع على كاهلها مسؤوليات إدارة المناطق الساحلية وصنع القرار فيها.
- ٢-١ ضمان دمج أطر عمل السياسة الوطنية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وتوافقها مع السياسات والاستراتيجيات الوطنية للأراضي الرطبة، بما في ذلك إدراجها ضمن السياسات الوطنية للحفاظ على التنوع الحيائي والاستراتيجيات والخطط، باستخدام إرشادات رامسار لإعداد وتنفيذ السياسات الوطنية للأراضي الرطبة (القرار VII-٦) (أدرجت في الكتيب ٢، السياسات الوطنية للأراضي الرطبة) لأجل هذا الغرض.
- ٣-١ دعوة الأقسام الحكومية المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية للمشاركة في اللجان الوطنية للأراضي الرطبة أو لجان رامسار، حيثما تم إنشاؤها.
- ٤-١ مراعاة إعداد البروشورات والمنشورات التي تسلط الضوء على اتفاقية رامسار في المناطق الساحلية، والعمل على نشرها على نطاق واسع.
- ٥-١ السعي مع الأقسام الحكومية المسؤولة عن اتفاقية التنوع الحيائي للحصول على الاعتراف بالعمل المشترك ومسؤوليات تنفيذ اتفاقية رامسار فيما يتعلق بالحفاظ على التنوع الحيائي.
- ٦-١ ضمان توفر إرشادات الإتفاقية للتعاون الدولي بموجب اتفاقية رامسار (كتيب رامسار رقم ٢٠، التعاون الدولي) كأدوات ومساعدة لأولئك الساعون إلى تنفيذ الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية ضمن سياق عبر حدودي.

المبدأ ٢. الدمج التام لقضايا الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية أمر ضروري من أجل عملية الإدارة الساحلية المستدامة الناجحة.

٢٦- تعتبر المناطق الساحلية ذات أهمية متزايدة بالنسبة للكثافة البشرية في جميع أرجاء العالم. فالأنشطة البشرية هي المسؤولة بشكل مباشر أو غير مباشر عن الضغوطات العديدة التي تؤثر على الإستدامة في المناطق الساحلية، مثل فقدان الموئل والوظائف البيئية والمائية، والتلوث المتزايد في البيئات القريبة من الشاطئ وتزايد مقدار المواد الغذائية فيها، وتسارع ارتفاع منسوب البحار، وتعطيل وإيقاف تدفق المياه والرواسب. ويؤثر العديد من هذه المشاكل بشكل خطير على الأراضي الرطبة الساحلية وقدرتها على مواصلة تقديم القيم والوظائف الحيوية للناس والتنوع الحيائي في المناطق الساحلية، حيث (على النحو المنصوص عليه في المبدأ ١) أن الأراضي الرطبة بموجب تعريف اتفاقية رامسار تغطي أجزاء هامة من السواحل في العالم.

النقطة الإرشادية رقم ٢ - ضمان قيام الأطراف المتعاقدة بدمج قضايا الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بشكل كامل، كعملية إدارية أساسية مستدامة ناجحة للسواحل

- ١-٢ تحديد العوائق الرئيسية التي تعيق دمج قضايا الأراضي الرطبة بفاعلية ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وتعزيز أهمية قيم الأراضي الرطبة بالنسبة للنطاق الساحلي؛ والعمل الذي يؤدي إلى تخطي تلك العوائق بالتشارك مع مدراء السواحل وغيرهم من المسؤولين عن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٢-٢ تطوير عمليات استشارية تشمل مدراء الأراضي الرطبة وتساعدهم على فهم أداء عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بشكل أفضل.
- ٣-٢ تقييم الفوائد الاقتصادية لحماية الأراضي الرطبة، والحفاظ عليها وعلى استخدامها الرشيد والعمل على مراعاتها كقطاع مساوٍ في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٤-٢ تشجيع وضع آليات ملائمة لضم جميع المجموعات المنخرطة في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وتشجيع الإجراءات نحو فهم أفضل للأراضي الرطبة الساحلية وضرورة دمجها بشكل فعال ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٥-٢ زيادة الجهود التعليمية ورفع الوعي العام حول فوائد إدارة الأراضي الرطبة كعنصر حيوي في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٦-٢ تعزيز استخدام أدوات وأساليب مختلفة، مثل التقييم البيئي الاستراتيجي، تقييم الأثر البيئي، ووسائل الإدارة الاقتصادية وغيرها، من أجل تحسين الفهم حول الأراضي الرطبة الساحلية كعنصر اقتصادي وبيئي حاسم في المناطق الساحلية.
- ٧-٢ تشجيع وضع سلطة إدارة ساحلية تعمل على ضم جميع القطاعات والمؤسسات المنخرطة في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، بمن فيهم مدراء الأراضي الرطبة الساحلية.
- ٨-٢ تحفيز إعداد خطط إدارية متكاملة للمناطق الساحلية، كذلك مشاريع وبرامج عمل تتضمن قضايا واهتمامات الأراضي الرطبة الساحلية بشكل تام.
- ٩-٢ تعزيز استخدام أساليب حل النزاعات لمعالجة النزاعات التي قد تنشأ بين مستخدمي الموارد الساحلية، بما في ذلك من أجل الأراضي الرطبة الساحلية، والسعي إلى دمجها ضمن عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ١٠، ٢ وضع آليات لرصد وتقييم التقدم في تنفيذ عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ١١، ٢ ضمان إدراك المسؤولين عن سياسة وتنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وبشكل كامل لالتزامات الحكومة الوطنية بموجب اتفاقية رامسار، بما في ذلك من خلال مشاركتهم في لجان رامسار الوطنية أو الأراضي الرطبة.

ب. ضمان وجود وعي كامل بقيم ووظائف الأراضي الرطبة في النطاق الساحلي

المبدأ ٣. للأراضي الرطبة الساحلية قيم ووظائف هامة، وهي توفر العديد من السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية العالية.

الدور العام للأراضي الرطبة الساحلية في توفير السلع والخدمات، والقيم والوظائف

٢٧- إن للأراضي الرطبة الساحلية قيمة ثقافية واجتماعية-اقتصادية وحيوية رئيسية وذلك من خلال توفيرها للعديد من السلع والخدمات للناس وسبل عيشهم، وأيضاً من خلال إسهامها في المحافظة على التنوع الحيائي. وإضافة إلى الخدمات التي تقدمها الأراضي الرطبة والمتعلقة بالتحكم بالعواصف والفيضانات والقضايا المتعلقة بإدارة المياه، فإن السلع التي تقدمها الأراضي الرطبة الساحلية التي قد تكون حيوية بالنسبة للصحة وسلامة ورفاه السكان المحليين تتضمن الفاكهة والأسماك وأنواع الرخويات والطيور المائية والغزلان والتماسيح وغيرها من اللحوم والراتنجات وخشب البناء وخشب الوقود والقصب للأسقف والنسيج وأعلاف الحيوانات والنباتات الطبية وأراضٍ خصبة من أجل الزراعة، والمنتجات الزراعية والتزويد بالمياه والنقل المائي.

النقطة الإرشادية رقم ٣ - ضمان الاعتراف الكامل بالسلع العديدة والخدمات ذات القيمة الاقتصادية العالية التي تقدمها الأراضي الرطبة الساحلية

١-٣ تحديد أكثر الأدوات ملائمةً، مثل أساليب التقييم الاقتصادي، التحليل متعدد المعايير والتقييم البيئي والبيئي الاستراتيجي، الذي سيسمح بتقييم جميع القيم الاجتماعية والثقافية والبيئية للأراضي الرطبة الساحلية، وضمان الاعتراف بها وتطبيقها من قبل المدراء الساحليين لدى تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٢-٣ نشر التوعية المعززة بين المعنيين الأساسيين حول المجالات الواسعة للقيم الاقتصادية للسلع والخدمات التي توفرها الأراضي الرطبة الساحلية.

٣-٣ ضمان أن مبادئ رامسار التوجيهية التي تراعي النواحي الثقافية للأراضي الرطبة من أجل إدارة فعالة للمواقع (القرار VIII-١٩) تؤخذ بالاعتبار لدى تقييم الأهمية الثقافية للأراضي الرطبة الساحلية من خلال عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

دور الأراضي الساحلية في العمليات الساحلية

حاشية جانبية: انظر

أيضاً الكتيب ١٨ حول إدارة الأراضي الرطبة

٢٨- يتم المحافظة على الأراضي الرطبة الساحلية التي تعمل بشكل طبيعي عن طريق عمليات ساحلية التي بدورها تسهم في عمليات الإدارة الساحلية. وينبغي الاعتراف بالدور المحوري للأراضي الرطبة في العمليات الساحلية والعمل على تعزيزه. وحيث أن الأراضي الرطبة تربط بين العمليات الفيزيائية والحيوية والكيميائية بشكل كبير فإن تغير في عنصر واحد يمكن أن يؤثر في العملية الساحلية برمتها. والإدارة الآمنة والمستدامة للأراضي الرطبة الساحلية بغرض المحافظة أو تحسين وظائفها في العمليات الساحلية يعتبر أمراً أساسياً من الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

النقطة الإرشادية رقم ٤ - ضمان اعتراف الأطراف المتعاقدة بالدور الرئيسي للأراضي الرطبة في العمليات الساحلية

١-٤ إجراء دراسات لتحديد الدور الذي تلعبه الأراضي الرطبة في العمليات الساحلية. وبناءً على تلك النتائج، ينبغي على الأطراف المتعاقدة اتخاذ التدابير لمنع الأنشطة التي من شأنها إلحاق الأذى بالأراضي الرطبة، بما في ذلك حماية وإدارة أهم مناطق الأراضي الرطبة.

٢-٤ النظر في إعادة تأهيل واستصلاح الأراضي الرطبة المتدهورة لإعادة تفعيل دورها الإيجابي في العمليات الساحلية.

٣-٤ اتخاذ التدابير في مناطق منابع الأنهار التي من شأنها إيقاف الممارسات أو التنمية الضارة مما يؤثر على الأراضي الرطبة الساحلية، مثل بناء السدود ومخلفات التلوث والإفراط في استخراج المياه (انظر أيضاً المبدأ ٧).

معلومات إضافية

في المقدمة: حماية الخط الساحلي والخدمات البيئية الأخرى من المنغروف والشعاب المرجانية



إن القيمة الاقتصادية والدور المسعف للحياة الذي تلعبه الشعاب المرجانية والمنغروف قد وضع موضع تركيز بالغ في هذا التقرير الذي نشر عام ٢٠٠٦ من قبل مركز رصد الحفاظ العالمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. يؤكد التقرير على الدور الحيوي الذي تلعبه هذه العناصر الطبيعية في السياحة ووقف انجراف السواحل والقيام بدور الحاضنة للأسماك، بما فيها تلك التي تدخل في تجارة الأحواض السمكية بعدة ملايين من الدولارات.

ويعترف التقرير بأن المرجان والمنغروف يمتصان ما يصل إلى ٩٠ بالمائة من طاقة الأمواج التي تولدها الرياح. كما أنه يؤكد على أن الحفاظ عليهما ما هو إلا ثمن قليل مقابل تكلفة القضاء عليهما أو استبدال دوريهما بهياكل من صنع الإنسان. وهي تعالج مدى واسعاً من الفوائد التي تقدمها تلك النظم البيئية والدور الذي يمكن أن تؤديه في التنمية الساحلية واستعادة سبل العيش بالنسبة لهؤلاء الذين يعانون من تأثيرات الأحداث الشديدة.

يقول التقرير مثلاً:

- تقدر قيمة الشعاب المرجانية ما بين ١٠٠,٠٠٠ دولار إلى ٦٠٠,٠٠٠ دولار لكل كيلومتر مربع في السنة.
- الكلفة التقديرية لحمايتها، من خلال تكاليف إدارة المناطق المحمية البحرية تصل فقط إلى ٧٧٥ دولار لكل كيلومتر في السنة
- إن تكلفة تركيب حواجز أمواج اصطناعية اسمنتية ذات الأربعة أرجل حول جزر مال، مالديف، كان ١٠ ملايين دولار لكل كيلومتر. وتم القيام بذلك بعد تدهور الشعاب الطبيعية.
- في أندونيسيا، أنفق فندقاً في لومبوك الغربية ما معدله ١٢٥,٠٠٠ دولار في السنة وعلى مدى سبع سنوات في محاولة لاستعادة ٢٥٠ متر على طول الشاطئ بعد تعرية حصلت نتيجة الاستخراج البري للمرجان.

أنتج من قبل مركز رصد الحفاظ العالمي- برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع شبكة العمل الدولية للشعاب المرجانية والاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، ويمكن تنزيل التقرير بصيغة PDF (نسخة بدقة منخفضة أو عالية) من الموقع http://sea.unep-wcmc.org/resources/publications/UNEP_WCMC_bio_series/24.cfm

دور الأراضي الرطبة الساحلية في التخفيف من أثر المخاطر الطبيعية والتلوث والفيضانات

٢٩- إن المحافظة على الخطوط الساحلية الطبيعية من شأنها أن تساعد على امتصاص طاقة الأمواج المدفوعة بالعواصف قبل أن تقتحم الأراضي الداخلية وتسبب بدمار الممتلكات والحياة البشرية. فعمل الأراضي الرطبة الساحلية الذي يساعد في استقرار الخط الساحلي والحماية من العواصف يتم من خلال الحد من طاقة الرياح والأمواج والتيارات عن طريق وجود نظم ضحلة ما بين المدين وتحت المدين مثل الشعاب المرجانية والمنغروف والمسطحات المدية والأهوار الملحية.

٣٠- دون محافظة تامة على الوظائف المائية للأراضي الرطبة الساحلية وما يتصل بتلك الوظائف، فإن نجاح الاستدامة في التنمية الساحلية أمر غير مؤكد. فالدمج الفعال والمحافظة على الوظائف المائية للأراضي الرطبة الساحلية ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي يمكن أن يساهم في تحسين نوعية المياه الساحلية وزيادة القيمة الاقتصادية للأراضي الساحلية والمحافظة على التنوع الحيائي الساحلي.

النقطة الإرشادية رقم ٥ - ضمان اعتراف الأطراف المتعاقدة بدور الأراضي الرطبة الساحلية في تنظيم تدفق المياه ونوعيتها

١-٥ إجراء دراسات لتحديد الوظائف والفوائد التي تقدمها الأراضي الرطبة الساحلية بالنسبة لإدارة الفيضانات والمخاطر الطبيعية وضمان نوعية المياه في المناطق الساحلية. وبناءً على تلك النتائج، ينبغي على الأطراف المتعاقدة ضمان الاعتراف بوظائف وقيم الأراضي الرطبة ودمجها ضمن قرارات التخطيط في النطاق الساحلي.

٢-٥ إن لم تكن حماية الأراضي الرطبة الساحلية من التدهور والدمار أمراً ممكناً، ينبغي أولاً مراجعة فرص إعادة تأهيل أو استصلاح الأراضي الرطبة الساحلية، وثانياً النظر في بناء أراضٍ رطبة إضافية ضمن المناطق الساحلية، لتقوم بتوفير خدمات تتعلق بالتحكم بالفيضانات والمخاطر الطبيعية وضمان نوعية المياه في المناطق الساحلية.

٣-٥ جراء تقييمات لتحديد التكاليف الاقتصادية والاجتماعية التي من المحتمل أن تنتج فيما لو لم تتم المحافظة على الوظائف الطبيعية للأراضي الرطبة المتعلقة بالتحكم بالفيضانات والمخاطر الطبيعية ونوعية المياه أو أنها قد تأثرت بشكل بالغ أو تعرضت للدمار.

٤-٥ ضمان مراعاة القيمة المائية للأراضي الرطبة الساحلية بشكل كافٍ وذلك من خلال تحسين نوعية المدراء الساحلين بهذه القيم وعن طريق رفع التوعية لدى الناس بهذا الموضوع.

٥-٥ تشجيع تطوير أساليب ملائمة لدمج إدارة الفيضانات والمخاطر الطبيعية وضبط نوعية المياه من خلال الحفاظ على عمليات الأراضي الرطبة الساحلية الطبيعية في كافة مراحل الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

دور الأراضي الرطبة الساحلية في التخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار والتأقلم

معها

٣١- هناك عدد من أنماط الأراضي الرطبة الساحلية، خاصة الشعاب المرجانية والجزر المرجانية والمنغروف التي تعتبر عرضة بشكل خاص لخطر تأثيرات التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار نظراً لقدرتها المحدودة على التكيف، ومن المحتمل أن تعاني من أضرار بليغة لا رجعة فيها (لمزيد من المعلومات حول الأراضي الرطبة والتغير المناخي انظر القرار (XX-٢٤) وأوراق معلومات الوثيقتين ١١ و ٤٠ لمؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن (والوثيقة ٢٥ لمؤتمر الأطراف المتعاقدة العاشر). مثل هذه التأثيرات من شأنها أن تؤدي إلى تضاؤل قدرة الأراضي الرطبة الساحلية على تقديم السلع والخدمات، والقيم والوظائف. وفي الحالات الأسوأ، فإن أجزاء كبيرة من البلدان والجزر المنخفضة قد تصبح مغمورة بالكامل أو بدرجة كبيرة بسبب ارتفاع منسوب البحار. وفي أماكن أخرى، حيث الحركة الطبيعية لليابسة في مناطق الأراضي الرطبة الساحلية استجابةً لارتفاع منسوب البحار تتوقف نتيجة التنمية وحماية الساحل وصد الفيضانات، فهذه 'الضغوط الساحلية' ستزيد بشدة حجم وعرض الأراضي الرطبة الساحلية وقدرتها على التكيف.

معلومات إضافية

إدارة المناطق المحمية البحرية

إدارة المناطق المحمية البحرية: مجموعة أدوات لغربي المحيط الهندي، بتكليف من الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة، أنتج سنة ٢٠٠٤، واستفاد من إسهامات عدد كبير من الأفراد والمنظمات وتم توفيره على الإنترنت كسلسلة ملفات بصيغة PDF من قبل جمعية غربي المحيط الهندي للعلوم البحرية (WIOMSA).

يعتبر واضعو مجموعة الأدوات هذه الأدوات كنداء أول في البحث عن المعلومات المتعلقة بالقضايا التي يواجهها مدراء المناطق المحمية البحرية والعاملين فيها في العمليات الجارية هناك يوماً بيوم. فينبغي على مدراء المناطق المحمية البحرية التعامل يومياً مع العديد من المواقف والقضايا المتنوعة - من شراء قارب، إلى إدارة الموظفين، والتخطيط السنوي، ورصد أعداد الأسماك في المناطق للمعلومات، واستشارة القرويين المحليين، إلى كتابة مقترحات المشاريع لتأمين التمويل - وغالباً ما يتم هذا مواقع بعيدة دون وجود مصادر سهلة للحصول على المعلومات أو المساعدة.

وقد تم إعداد مجموعة الأدوات ضمن ٧٨ صفحة مواضيع، يعالج كل موضوع قضية رئيسية من المحتمل أن يواجهها مدير المنطقة المحمية البحرية، وعادةً ما تتضمن دراسة حالة لتساعد في توضيح الموضوع. إن تغطية مواضيع مثل الاتصال ورصد الشعاب المرجانية ومصادر الطاقة والتخلص من المخلفات الصلبة ومصائد الأخطبوط وخيار البحر، جميعها مصممة للاستخدام في منطقة غربي المحيط الهندي لكن يمكن الاستفادة منها أيضاً في مناطق استوائية أخرى. المقصود منه أن يكون دليلاً عملياً من شأنه أن يساعد مدراء جميع أنماط المناطق المحمية البحرية بدءاً من القاعدة المجتمعية والمناطق التي تتم إدارتها محلياً إلى المتزاهات الوطنية البحرية المسجلة. وصفحات المواضيع متاحة للتنزيل كصفحات فردية من موقع جمعية غربي المحيط الهندي للعلوم البحرية: www.wiomsa.org/mpatoolkit/Home.htm و متوفرة كذلك على أقراص مدمجة يمكن الحصول عليها من الجمعية (contactsecretary@wiomsa.org).



٢٢- هناك عدد من بدائل التكيف الممكنة والتي من شأنها الإسهام في الحفاظ على استخدام الأراضي الرطبة الساحلية واستدامتها للتخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار. وتتضمن هذه: استعادة إدارة اليابسة لموائل الأراضي الرطبة الساحلية من خلال إزالة بنى حماية البحار، تصميم محميات ومناطق محمية متعددة الاستخدامات تدمج المسارات التي تسمح بهجرة الكائنات كاستجابة للتغير المناخي؛ التوسع في استخدام الاستزراع المائي الذي من شأنه تخفيف الضغط عن المصائد السمكية الطبيعية؛ اتباع إدارة معينة في بعض النظم البيئية؛ والإدارة المتكاملة للموارد.

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

٣٢- هناك عدد من بدائل التكيف الممكنة والتي من شأنها الإسهام في الحفاظ على استخدام الأراضي الرطبة الساحلية واستدامتها للتخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار. وتتضمن هذه: استعادة إدارة اليابسة لموائل الأراضي الرطبة الساحلية من خلال إزالة بنى حماية البحار، تصميم محميات ومناطق محمية متعددة الاستخدامات تدمج المسارات التي تسمح بهجرة الكائنات كاستجابة للتغير المناخي؛ التوسع في استخدام الاستزراع المائي الذي من شأنه تخفيف الضغط عن المصائد السمكية الطبيعية؛ اتباع إدارة معينة في بعض النظم البيئية؛ والإدارة المتكاملة للموارد.

النقطة الإرشادية رقم ٦ - ضمان اعتراف الأطراف المتعاقدة بدور الأراضي الرطبة الساحلية في التخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار

١-٦ ضمان الاعتراف الكامل بتنبؤات التغير المناخي والاستجابات المحتملة بما في ذلك الأراضي الرطبة الساحلية ضمن مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وتنفيذها.

٢-٦ الحث على تقييم تبعات التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار على الأراضي الرطبة الساحلية ومدى ضعفها، بما في ذلك من المعرفة المحلية والتقليدية؛ تقييم البدائل لتحقيق أقصى فائدة لها في التخفيف من أثر التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار؛ وضمان إتاحة تلك المعلومات لعمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٣-٦ تقييم جدوى بدائل تكيف الأراضي الرطبة الساحلية بالنسبة لسيناريوهات التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار.

٤-٦ ضمان العمل بالآليات المؤسسية من خلال الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي لدى تنفيذ بدائل التكيف، بما في ذلك استصلاح الأراضي الرطبة الساحلية، وإنشاء نظم لرصد برامج التكيف.

دور الأراضي الرطبة الساحلية كأماكن هامة لأنواع كثيرة التنوع الاحيائي، بما فيها الأنواع المهاجرة وغير المهاجرة والأنواع المهددة.

٣٣- إن التقاط المواد الغذائية والاحتفاظ بها يجعل من الأراضي الرطبة الساحلية أحد أكثر النظم البيئية إنتاجيةً قد سجلت. فالأراضي الرطبة الساحلية تعتبر أماكن رئيسية للتنوع الاحيائي، وكثيراً ما تقوم إنتاجيتها العالية بدعم ليس فقط الأنواع كثيرة التنوع لكن أيضاً الأنواع العديدة المتوفرة بكثرة والتي تعتمد على الأراضي الرطبة، وتسهم في القيم العالية للأراضي الرطبة الساحلية ووظائفها.

٣٤- تتضمن اتفاقية رامسار التزامات تجاه الحفاظ على الأنواع والأخذ بتدابير الاستخدام الرشيد إلى جانب الإلتزامات على مستوى الموئل والنظام البيئي. وتولي الاتفاقية اهتماماً خاصاً بالأنواع المهاجرة، وبشكل خاص الطيور المائية المهاجرة والأسماك والأنواع العالمية والوطنية المهددة، وقد تم تعيين العديد من مواقع رامسار بناءً على أهميتها بالنسبة لتلك الأنواع (انظر أيضاً المبدأ ٦).

النقطة الإرشادية رقم ٧ - ضمان اعتراف الأطراف المتعاقدة بدور الأراضي الرطبة الساحلية للأنواع المهاجرة وغير المهاجرة المعتمدة على الأراضي الرطبة والأنواع المهددة.

- ١-٧ ضمان الاعتراف ومراعاة الجزء المتعلق بالأنواع في التنوع الحيائي، والإلتزامات بالحفاظ عليها وعلى الاستخدام الرشيد من خلال اتفاقية رامسار وغيرها من الاتفاقات، عند صنع القرار من خلال عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٢-٧ ضمان اعتراف المدراء الساحليين والإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بالأهمية الخاصة للأراضي الرطبة الساحلية في دعمها العديد من الأنواع المهددة عالمياً ووطنياً، وأن عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي ستساعد في استمرار بقاء مثل تلك الأنواع.
- ٣-٧ ضمان الاعتراف بالمتطلبات الخاصة لبقاء الأنواع المهاجرة بما فيها الأسماك والسلاحف والثدييات البحرية والطيور المائية المهاجرة، والالتزامات الدولية بالحفاظ على شبكات موقع نطاق مسار الطيور، ضمن سياسات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وغيرها من التشريعات المتعلقة بالنطاق الساحلي.

ج. استخدام آليات لتأمين الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها المستدام في النطاق الساحلي

المبدأ ٤. ينبغي أن تتضمن آليات حل مشكلة التداخل في اختصاص المناطق الساحلية بشكل كامل أطر العمل التشريعية والمؤسسية للأراضي الرطبة.

٣٥- يمكن أن تنشأ مشاكل إدارية في المناطق الساحلية نتيجة:

- السلطات القضائية ومدراء القطاعات وصانعي القرارات معقدة وغير واضحة؛
- تعريف غير واضح لمهام مديري الموارد الساحلية؛
- تناقض أو عدم وجود التشريعات الكافية التي تنظم إدارة القطاعات في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي؛
- عدم وجود تنظيم مؤسسي كافٍ ليوّجه عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي؛
- الموقف القطاعي الذي يتخذ كل قطاع إداري مقابل القطاعات الأخرى؛
- أهدافاً إدارية ضيقة الأفق للغاية؛ و
- افتقار تلك السلطات إلى المعرفة أو القدرة، غالباً ما يكون ذلك عند الحكومة المحلية، المسؤولة عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٣٦- من المهم أن يدرك المسؤولون عن الأراضي الرطبة واتفاقية رامسار أي من الأطر المؤسسية والتشريعية المتعلقة بالمناطق الساحلية يمكن تطبيقها في بلدهم، وضرورة استعراض التّظيمات وتعديلها عند اللزوم، لضمان دمجها بشكل كامل وتوافقها مع التزامات الأراضي الرطبة بموجب اتفاقية رامسار. وقد طُلب هذا بالفعل في الإجراء ٢، ١، ٢ من خطة رامسار الاستراتيجية للسنوات ١٩٩٧-٢٠٠٢ (والإجراء ٢، ١، ٢ من الخطة الاستراتيجية للسنوات ٢٠٠٣-٢٠٠٨)، وتحديداً بالنسبة للأراضي الرطبة ما بين المدين في القرار VII-٢١.

النقطة الإرشادية رقم ٨ - قرار حول القضايا المتعلقة بأطر العمل التشريعية والمؤسسية وتداخل الاختصاص في المناطق الساحلية

- ١-٨ تحديد أدوار مدراء الأراضي الرطبة والموارد الساحلية بوضوح في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وتحديد الآليات الملائمة لتعاونهم الفعال.
- ٢-٨ استعراض التشريعات القائمة حول الإدارة الساحلية المتكاملة فيما يتعلق بالأراضي الرطبة، والقيام بوضع تشريعات جديدة إذا لزم الأمر وذلك لتسهيل دمج الأراضي الرطبة لدى تنفيذ عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٣-٨ استعراض التنظيمات المؤسسية القائمة في الإدارة الساحلية المتكاملة، وعند اللزوم اقتراح أطر عمل مؤسسية جديدة صممت لتجنب تنازع وتداخل الاختصاصات في المناطق الساحلية وإدراج القضايا المتعلقة بالأراضي الرطبة في تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٤-٨ توفير التدريب ورفع التوعية لدى مدراء الأراضي الرطبة والموارد الساحلية على كافة المستويات من أجل زيادة فهم أهمية الأراضي الرطبة الساحلية لدى تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٥-٨ السعي لتأمين الموارد المالية الكافية لضمان تشغيل فاعل للمنظمات والمؤسسات المكلفة بإجراء الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

المبدأ ٥. العديد من المعنيين يستخدمون الأراضي الرطبة وعليهم المشاركة بشكل كامل في إدارتها.

٢٧- إن مشاركة المعنيين لهو عنصر حيوي وفي غاية الأهمية في إدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. وتتطلب العملية مستوى عالٍ من المشاركة، لأن الناس الذين يقطنون في المناطق الساحلية (بمن فيهم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية) سيتأثرون بدرجة عالية بالقرارات التي اتخذت في عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. لهذا، فإن دعمهم يزيد كثيراً من فرص استدامة عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي على المدى البعيد. وينبغي أن يتم تحليل المعنيين في مرحلة مبكرة من عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، كقاعدة لتحديد وإشراك المعنيين الذين ينبغي أن ينخرطوا.

٢٨- إن مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي أمر ذو أهمية نظراً لما يتمتعون به من حق عري في أو حيازة في المناطق الساحلية. وقد اعتمدت اتفاقية رامسار توجيه حول انخراط تلك المجتمعات في الإدارة التشاركية للأراضي الرطبة (القرار VII-٨، الوارد في الكتيب (٧)، المهارات التشاركية). كما اعتمد توجيه يتعلق بالتعليم وتوعية الجمهور حول الأراضي الرطبة من قبل الاتفاقية وبرنامج الاتصال والتعليم و(المشاركة) والتوعية التابع لها (القرار VIII.٣١ (ولاحقاً القرار X.٨)، الواردة في الكتيب (٦)، الاتصال والتعليم والمشاركة والتوعية في الأراضي الرطبة).

النقطة الإرشادية رقم ٩ - ضمان مشاركة المعنيين في الحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد

- ١-٩ إنشاء آليات لتحديد وإشراك المعنيين في تخطيط وإدارة المناطق الساحلية والأراضي الرطبة الساحلية، بما في ذلك اعتماد تشريعات ذات صلة من شأنها تيسير عملية مشاركة المعنيين، من خلال تطبيق - من بين عدة أمور- إرشادات رامسار لإنشاء وتمكين مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إدارة الأراضي الرطبة (كتيب رامسار (٧)).
- ٢-٩ إيلاء المشاركة الكاملة للمجتمعات المحلية والشعوب الأصلية ذوي الحق العرفي أو الحيازة في الأراضي الرطبة الساحلية اهتماماً خاصاً في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي منذ مراحلها المبكرة.
- ٣-٩ تسهيل المشاركة النشطة للمعنيين، استجابةً لاحتياجاتهم الخاصة وتشارك السلطة والمسؤولية في إدارة الأراضي الرطبة الساحلية، بالتنسيق مع نظم إدارة الموارد الساحلية الأخرى.
- ٤-٩ دعم بناء قدرات جماعات المجتمع المدني (المجتمعات المحلية والنساء والشباب والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص) من أجل تطوير مهارات إدارة الموارد في المناطق الساحلية.
- ٥-٩ وضع وتنفيذ خطط للإدارة الساحلية التشاركية المتكاملة تدرج ضمنها الإحتياجات والإهداف الإدارية للأراضي الرطبة الساحلية بشكل كامل.
- ٦-٩ تحديد وتصميم وتنفيذ مشاريع استرشادية قائمة على المجتمعات وتقديم حوافز اقتصادية إضافية للمجتمعات المحلية نظير حماية الأراضي الرطبة الساحلية والحفاظ عليها واستخدامها بطريقة مستدامة.
- ٩، ٧ تصميم وتنفيذ برامج تعليمية من شأنها تعميق فهم مدى الحاجة لحماية الأراضي الرطبة الساحلية والحفاظ عليها وعلى قيمها ووظائفها، والحاجة إلى الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، بما في ذلك من خلال تنفيذ برنامج الاتصال والتعليم و(المشاركة) والتنوعية التابع للاتفاقية (كتيب رامسار رقم (٦)).

المبدأ ٦. إن القيام بتعيين وإدارة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية في المناطق الساحلية من شأنه تقديم آلية عالمية لتحديد أجزاء النظم البيئية في المناطق الساحلية بالغة الأهمية والاعتراف بها، كأساس لإدارتها بشكل مستدام.

- ٣٩- إن تعيين أطراف رامسار المتعاقدة للمواقع الملائمة للإدراج ضمن قائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، يقدم آلية قوية لتحديد والاعتراف بمواقع المناطق ساحلية من أجل الحفاظ على التنوع الاحيائي في الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد، كذلك يشكل أساساً لتخطيط وتنفيذ إدارتها بشكل مستدام.
- ٤٠- من بين مواقع رامسار البالغ عددهم ١٦٢٤ موقعاً معيناً في جميع أرجاء العالم (بدءاً من ديسمبر (كانون الأول) ٢٠٠٦) بتغطية تصل إلى ١٤٥,٦ مليون هكتار، فإن ٧١٧ (٤٤٪) موقعاً يغطون ٤,٤ مليون هكتار (٢٣٪ من المساحة الإجمالية) (كانت) كلية، أو تتضمن (تضمنت)، أنماطاً من الأراضي الرطبة الساحلية والبحرية، وغيرها الكثير (كانت) في الأجزاء البرية من النطاق الساحلي. والعديد من مواقع رامسار الواقعة في المناطق الساحلية كبيرة، حيث تغطي في بعض الأماكن النطاق الساحلي برتمته على مساحات كبيرة، مثلاً في مصبات الأنهار في السهول الساحلية الكبيرة ومناطق المسطحات بين المدين ونظم الشعاب المرجانية. إضافة إلى ذلك، هناك غيرها العديد من مواقع المناطق الساحلية لم تعين بعد ويمكن تأهيلها للتعين وفقاً لمعايير رامسار في تحديد الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (القرار VII-١١).

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

النقطة الإرشادية رقم ١٠ - ضمان الاعتراف بدور مواقع رامسار وإدارتها في عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي

- ١-١٠ تماشياً مع رؤية وأهداف إطار العمل الاستراتيجي وإرشادات التطوير المستقبلي لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (القرار VII-١١)، يتم تحديد وإنشاء شبكة وطنية مترابطة لمواقع رامسار تمثل التنوع الأحيائي في الأراضي الرطبة الساحلية والبحرية ووظائفها البيئية والمائية الرئيسية بالكامل.
- ٢-١٠ ضمان اعتراف توجيه سياسية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بدور وأهمية مواقع رامسار، بما فيها وظائفها البيئية والمائية من أجل حياة بشرية مستدامة في الإدارة المستدامة للنطاق الساحلي.
- ٣-١٠ رفع التوعية لتلك المستويات الحكومية المسؤولة عن وضع وتنفيذ مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي حول هدف ومنهجية الإدارة الواردة في عملية تعيين مواقع رامسار، وضمان عدم اعتبار تلك المواقع كمواقع قطاعية للحفاظ على الطبيعة فقط.
- ٤، ١٠ البحث عن فرص لتطوير إدارة مواقع رامسار كمواقع تجريبية لمنهجية النظم البيئية لاستخدامها الرشيد.
- ٥-١٠ ضمان توفر إرشادات جديدة (للاتفاقية) للتخطيط الإداري لمواقع رامسار وغيرها من الأراضي الرطبة (القرار VIII.١٤) لهؤلاء المسؤولين عن وضع وتنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وأن عمليات التخطيط لمواقع رامسار قد أدمجت بالكامل مع عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي حيث تتواجد في المناطق التي تتضمن مواقع رامسار.
- ٦-١٠ ضمان اعتراف المسؤولين عن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي واستخدامهم - عند الاقتضاء - توجيهات الاتفاقية المتعلقة بتخطيط إدارة الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية غير المعينة كمواقع رامسار.

المبدأ ٧. الأراضي الرطبة الساحلية معرضة لخطر تدهورها وفقدانها بدرجة كبيرة، لكن رغم سهولة تدهورها إلا أن استصلاحها مكلفاً وأحياناً مستحيلاً.

٤١- في كثير من الأحيان تعامل صنع القرار في المناطق الساحلية مع أنماط الأراضي الرطبة الساحلية على أنها أراضٍ بور غير إنتاجية. وكان يعتقد أن أفضل سياسة إدارية هي السيطرة عليها أو السماح بالتعدي عليها من قبل العديد من المستخدمين بشكل يتعارض مع المحافظة على العمليات الطبيعية الساحلية.

٤٢- يستمر تدمير العديد من موائل الأراضي الرطبة الساحلية بمعدل يندرج بالخطر، نتيجة للعديد من الأنشطة التنموية. والكثير من الأراضي الرطبة الساحلية المفقودة تعتبر غير قابلة للاسترداد بشكل فاعل، خاصة في الأماكن التي تتواجد فيها تنمية صناعية وحضرية. ورغم ذلك، فإن استصلاح وإعادة تأهيل الأراضي الرطبة الساحلية ينبغي أن يشكل جزءاً من تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي كآلية لإصلاح - عند الاقتضاء - بعض الموائل على الأقل التي فقدت في السابق وإعادة تنشيط وظائف الحماية الساحلية الطبيعية الهامة للأراضي الرطبة. على أي حال، فإن الاستصلاح هذا يمكن أن يكون باهظاً أكثر بكثير من اللجوء إلى خيار المحافظة الطبيعية على الأراضي الرطبة الساحلية، وإجمالاً فإن نجاح استصلاح الأراضي الرطبة الساحلية لا يمكن التنبؤ به.

النقطة الإرشادية رقم ١١ - ضمان مراعاة الأطراف المتعاقدة للقضايا المتعلقة بتدهور وفقدان واستصلاح الأراضي

الرطوبة الساحلية

- ١-١١ اختيار وتكييف أكثر المنهجيات ملائمة مع الظروف المحلية لتقييم الأضرار التي حلت بالأراضي الرطبة الساحلية التي نتجت عن الحوادث الطبيعية والإجراءات البشرية.
- ٢-١١ تقييم حالة الأراضي الرطبة الساحلية بالنسبة لحالة تدهورها وفقدانها، وإجراء تحليل التكلفة/ الفائدة للتأثيرات البيئية والاجتماعية والاقتصادية لتنفيذ تدابير التخفيف، بما فيها الاستصلاح، كجزء من جرد الأراضي الرطبة الساحلية المناسبة للاستصلاح، بتطبيق توجيهه يتعلق بهذه المسألة الواردة في القرار VIII-١٦.
- ٣-١١ رفع التوعية لدى الناس حول فوائد المحافظة على الأراضي الرطبة القائمة واستصلاحها بدلاً من تدميرها.
- ٤-١١ إذا توجب استصلاح أرض رطبة ساحلية، يتم البحث عن أفضل مشورة وخبرة في الاستصلاحات الأخرى المماثلة من أجل تقليص مخاطر الفشل.
- ٥-١١ دمج تكلفة وجدوى مشاريع استصلاح الأراضي الرطبة ضمن مشاريع وبرامج الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.
- ٦-١١ ضمان أن تقييم التكلفة/ والفائدة كاملاً، بما فيه تكاليف استصلاح أو استعادة موائل الأراضي الرطبة الساحلية المعرضة للفقدان، يشكل جزءاً أساسياً من تقييم الأثر البيئي لمشاريع تنمية الأراضي الرطبة الساحلية.
- ٧-١١ ضمان فهم صانعي قرارات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي لصعوبات وتكاليف والشكوك المتعلقة باستصلاح الأراضي الرطبة بشكل تام.
- ٨-١١ حينما يكون من الممكن أن يتسبب مقترح تنموي للمناطق الساحلية بفقدان جزء من موقع رامسار المعين أو كله، ينبغي ضمان الإدراك الكامل لجميع المنخرطين في تقييم الأثر وصنع القرار للالتزامات والإجراءات المنصوص عليها في المادتين ٥، ٢ و ٢، ٤ من اتفاقية رامسار والتوجيه حول تلك المسائل الواردة في القرار VIII-٢٠.

د. معالجة دمج الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها المستدام ضمن الإدارة المتكاملة للنظم البيئية واسعة النطاق

المبدأ ٨. ينبغي ربط الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي ضمن إدارة أحواض الأنهار/ المساقط المائية وإدارة المحيطات والمصادر السمكية من أجل تأمين الحفاظ على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد.

٤٢- تمتد تأثيرات وروابط النطاق الساحلي إلى ما أبعد من حدودها: تمتد روابط الأراضي الداخلية إلى مناطق أحواض الأنهار/ المساقط المائية، في حين أن التأثيرات باتجاه البحر تمتد إلى ما وراء الحدود الخارجية للمنطقة الساحلية، مؤثرة في عدد من الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمحيطات. والتحدي الأكبر بالنسبة للإدارة المتكاملة للأراضي الرطبة هو دمج الأنشطة البرية ضمن العملية.

٤٤- على العكس، فإن الأنشطة وقرارات إدارة الموارد المائية عند منابع أحواض الأنهار يمكن أن يكون له تأثيراً عميقاً على الأراضي الرطبة الساحلية، على سبيل المثال من خلال تغير نظم تدفق الرواسب والمياه (مثل زيادة التفريغ نتيجة إزالة الغابات والجريان السريع؛ يقل من خلال تجمع المياه والرواسب في السدود)، وكمية ونوعية المياه.

انظر أيضاً الكتيب ٩،
إدارة أحواض الأنهار،
والكتيب ١٠، مخصصات
المياه وإدارتها

النقطة الإرشادية رقم ١٢ - ضمان اعتراف الأطراف المتعاقدة بالروابط بين الأراضي الرطبة والإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وإدارة أحواض الأنهار/ المساقط المائية وإدارة المحيطات والمصائد السمكية

- ١-١٢ تحديد ووصف الروابط الأساسية بين الأراضي الرطبة في المناطق الساحلية وأحواض الأنهار/ المساقط المائية والأنشطة المتعلقة بالمحيطات، وضمان الاعتراف الكامل بأدوار الأراضي الرطبة الداخلية والساحلية.
- ٢-١٢ تحديد العوائق الرئيسية التي تعيق دمج القضايا المتعلقة بالمناطق الساحلية وتلك المتعلقة بمناطق أحواض الأنهار/ المساقط المائية، والعمل مع أولئك المسؤولين عن إدارة أحواض الأنهار والإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي لتخطي تلك العوائق.
- ٣-١٢ تعزيز منهجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار (ICARM) وتحديد المعنيين الأساسيين في العملية الإدارية.
- ٤-١٢ تحفيز إعداد خطط إدارة متكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار/ المساقط المائية، والمساعدة في تأمين الموارد الكافية لإعدادها وتنفيذها. وحيثما توجد خطط إدارية لأحواض الأنهار/ المساقط المائية والمناطق الساحلية، ينبغي استعراضها وقد تشكل الأساس لدمجها.
- ٥-١٢ العمل من أجل رفع التوعية العامة، بما في ذلك من خلال برنامج الاتصال والتعليم و(المشاركة) والتوعية التابع للاتفاقية، حول ضرورة تحديد ودمج القضايا الشائعة في الأراضي الرطبة والمناطق الساحلية وأحواض الأنهار، وحول الحاجة لتحسين مشاركة المعنيين في الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار.
- ٦-١٢ استعراض دور وأهمية الأراضي الرطبة الساحلية في دعم التعداد السمكي والمصائد السمكية، وتعزيز تنفيذ مدونة قواعد السلوك للمصائد السمكية المسؤولة المنبثقة عن منظمة الأغذية والزراعة، خاصة ما يتعلق منها بقضايا الأراضي الرطبة الساحلية.

الملحق ١

تعريف الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي والمصطلحات والمنهجيات الحالية

١- يقدم هذا الملحق معلومات أساسية عن التعاريف والمصطلحات شائعة الاستعمال في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، ماهي الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وأسس عامة وأفضل الممارسات الواردة في تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

ما هي الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي؟

٢- إن الأداة المتكاملة للنطاق الساحلي هي في الأساس آلية لجمع العدد الوافر من المستخدمين والمعنيين وصانعي القرار في المناطق الساحلية من أجل تأمين إدارة للنظم البيئية أكثر فاعلية في الوقت الذي يتم فيه تحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة فيما بين الأجيال وداخلها من خلال تطبيق أسس الاستدامة. وبشكل عام، تُبَسِّر منهجية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي من خلال تشريعات وآليات تخطيط الأقاليم البرية والبحرية القائمة أينما وجدت.

٣- رغم وجود العديد من التعاريف للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، إلا أن الاختلافات فيما بينها ثانوية. وتقر معظم التعاريف بأن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي هي عبارة عن عملية متواصلة قابلة للتطبيق وتكيفية، وأنه ينبغي تحقيق أهدافها في ظل معيقات ظرفية مادية واجتماعية واقتصادية وبيئية، كذلك في ظل معيقات النظم والمؤسسات الإدارية والمالية والقانونية.

٤- إن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي ليست بديلاً للتخطيط والإدارة القطاعية. إنما تركز على الروابط بين الأنشطة القطاعية المختلفة، وتعمل على تمكين وتنسيق الإدارة القطاعية لتحقيق أهداف أكثر شمولية واستدامة.

٥- إن عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي هي عبارة عن عملية دورية، تتألف عموماً من ثلاث مراحل أساسية هي: (١) البدء؛ (٢) التخطيط؛ (٣) التنفيذ والرصد والتقييم. وبالتالي ينبغي أن تعمل بوصفها عملية تكرارية يتم فيها إجراء تعديلات على مراحل التخطيط والتنفيذ بانتظام بالاستناد إلى الاستعراض والتقييم.

تعاريف ومصطلحات في المناطق الساحلية

٦- تُعرف المنهجيات التكاملية للإدارة الساحلية بالعديد من التسميات والاختصارات، وتتضمن، الإدارة التكاملية للنطاق الساحلي (ICZM)، الإدارة التكاملية للمنطقة الساحلية (ICAM)، الإدارة الساحلية المتكاملة (ICM)، إدارة المنطقة البحرية والساحلية المتكاملة (IMCAM).

٧- يتفاوت النطاق المحدد للتغطية والمصطلحات المستخدمة في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بين البلدان وبين مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. ففي بعض الحالات، تندرج التعاريف في التشريعات، لكن في حالات أخرى تكون قد وُضعت من خلال الاستخدام والتطبيق العام. ولا يوجد في جميع البلدان تعريف وتحديات معترف بها واضحة ومتفق عليها بشأن المناطق الساحلية بذاتها أو مصطلحات تتعلق بها.

معلومات إضافية

بروتوكول الإدارة المتكاملة لمنطقة البحر الأبيض المتوسط



رغم بذل العديد من الجهود الدولية والوطنية في الآونة الأخيرة لضمان الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية الساحلية، لازالت المناطق الساحلية على امتداد البحر الأبيض المتوسط المتوسط تواجه ضغوطات ومعضلات شديدة. فأهمية المناطق الساحلية معترف بها على نطاق واسع، إضافة إلى ضرورة التصرف سريعاً نظراً لتفاقم تلك الضغوطات. فتنامي عدد السكان على السواحل الجنوبية، وتغير نظم الانتاج الزراعي إلى الاستخدامات المكثفة، والتنمية الصناعية وتوسع البنية التحتية لوسائل النقل، لكن الأكثر من ذلك، السياحة، التي تؤدي إلى تزايد التمرکز السكاني والنشاط والاقتصادي في المناطق الساحلية.

وقد كانت اتفاقية برشلونة نشطة في وضعها للإرشادات والتوصيات وخطط العمل والأوراق البيضاء لتساعد في تحقيق الاستدامة في إدارة المناطق الساحلية للمتوسط، لكن هذه في الحقيقة مجرد قوانين «غير ملزمة» وبالتالي غير ملزمة للدول. وتتصف مثل هذه الوسائل ببساطتها ومرونتها، غير أنها تبقى اختيارية، وتطبيقها من قبل الدول يكون طوعياً.

وأصبح من الواضح أنه ما من تقدم حقيقي يمكن إحرازه في الميدان بالتوصيات والتوجيهات الجديدة وحدها، حيث أنها ستكون مجرد تكرار لما هو قائم بالفعل، وتبرز مرة أخرى موضوع الافتقار إلى الفاعلية والتنفيذ للوثائق المعتمدة. وعضواً عن ذلك فقد تقرر بأن الوقت قد حان لوضع واعتماد وسائل قانونية ملزمة من أجل هذا الغرض.

لقد أصبحت صياغة بروتوكول حول الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي إحدى أهم مشاريع خطط عمل المتوسط، برنامج الأولويات/ لمرکز النشاط الإقليمي (PAP/RAC) وعنصر هام لاستراتيجية البحر الأبيض المتوسط للتنمية المستدامة. وقامت مجموعة خبراء بتكليف من الحكومات بصياغة النص، الذي تم اعتماده من قبل الأطراف المتعاقدة لاتفاقية برشلونة في يناير (كانون الثاني) ٢٠٠٨ (لا يزال غير نافذ).

يمكن تنزيل نص البروتوكول من الموقع:

[//195.97.36.231/dbases/webdocs/BCP/ProtocolCZM08_eng.pdf](http://195.97.36.231/dbases/webdocs/BCP/ProtocolCZM08_eng.pdf)

٨- إن معظم إرشادات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي المنتشرة تتفق على أن النطاق الساحلي هو نطاق وسيط ضيق بين البر والبحر، حيث تجري عمليات وظيفية وبيئية معقدة ومعتمدة على التفاعل بين البر والبحر. بيئياً، فإن النطاقات الساحلية تحتوي على عدد من الموائل البرية والمائية الحساسة المتصلة بشكل وثيق مع النظم الاجتماعية-الاقتصادية، مُشكّلة وحدات وظيفية معقدة.

٩- على أي حال، يتفاوت تعريف «النطاق الساحلي» المطبق في البلدان المختلفة من: الشاطئ بين المدين الواقع ما بين علامات منسوب المياه العالي والمنخفض؛ هذا النطاق ما بين المدين إضافة إلى الأجزاء المتاخمة من اليابسة، إما كمسافة محددة من الشاطئ باتجاه اليابسة (أحياناً تشتمل أيضاً على المناطق العازلة الأكثر اتساعاً) أو شمولية أكثر مرونة للنظم البرية المتاخمة؛ إلى البرية والأجزاء ما بين المدين والبحرية القريبة من الشاطئ للنظام البيئي، حتى نطاق الحظر الاقتصادي للمياه الإقليمية.

١٠- مصطلحات أخرى مستخدمة تتعلق بالإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وتتضمن:

- المنطقة الساحلية: وهي جغرافياً أعرض من النطاق الساحلي، بحدودها التي تمتد إلى الأراضي الداخلية. ويشكل النطاق الساحلي جزءاً من المنطقة الساحلية. وهذا أمر هام من الناحية الوظيفية، حيث أن العديد من العمليات منها البيئية والديمغرافية والاقتصادية أو الاجتماعية تنشأ في الواقع ضمن حدود المنطقة الساحلية الأوسع، غير أن مظاهرها الرئيسية تظهر فقط ضمن حدود النطاق الساحلي.
- المياه الساحلية: حزام ضيق من مياه البحر ومصبات الأنهار القريبة من الشاطئ.
- المنطقة بين المدين (أو النطاق المدي): هي المنطقة الواقعة بين المدي في أدنى انخفاض له وخط الساحل (حد اليابسة الذي يتحدد بتأثير المد والجزر).
- خط الساحل: خط التماس الفاصل بين اليابسة والتجمعات المائية الساحلية؛ و
- الأراضي الشاطئية: منطقة اليابسة التي تمتد من أسفل حتى أعلى حد للتأثير المدي.

١١- المياه الساحلية والمنطقة بين المدين وخط الساحل والأراضي الشاطئية جميعها تشكل أجزاءً من النطاق الساحلي.

- ١٢- هناك العديد من المشاكل الشائعة تتعلق بفاعلية تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي نتيجة تعدد التعاريف لمفهوم النطاق الساحلي. أولاً، التشريعات الوطنية التي تتناول هذه القضية، إن وجدت، تكون عادةً مبهمه في تحديد التعاريف الدقيقة والمعايير الحدودية للنطاق الساحلي. ثانياً، غالباً لا تتوافق الحدود الإدارية مع حدود النظم البيئية. ثالثاً، غالباً ما يتم إدارة النطاقات الساحلية عبر الحدودية بصعوبة من قبل البلدان المعنية، أقلها اختلاف التشريعات وترسيم حدود النطاقات الساحلية بشكل كبير بين البلدان المتجاورة.



في عام ٢٠١٠، كان أكثر من ٨٠٠ موقع رامسار من الأراضي الرطبة الساحلية والبحرية، أي ما نسبة حوالي ٤٣٪ من العدد الإجمالي للأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية. أعلاه: مأوى موقع رامسار غاندوكا- مانزانولا للحياة البرية، كوستاريكا. الصورة: خوليو مونتو دو أوكا، الاتحاد الدولي لحماية الطبيعة- المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

١٣- هناك تناقض آخر في تعاريف النطاقات الساحلية ظهر في أن بعض الصلاحيات تغطي الأطر التشريعية لتخطيط استخدام الأرض الأجزاء البرية وما بين المدين من النطاق (غالباً ما تمتد إلى خط المياه السفلي)، بينما في صلاحيات أخرى، فإن التشريعات تغطي الأجزاء البرية وما بين المدين والبحرية القريبة من الشاطئ في النطاق الساحلي.

مبادئ وممارسة عامة للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي

١٤- إن أهداف الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي معروفة بشكل عام بأنها:

- توجه مستوى الاستخدامات والتدخلات الساحلية بحيث لا تتجاوز قدرة تحمل قاعدة الموارد، من خلال تحديد أي الموارد ينبغي استغلالها دون التسبب بتدهورها أو استنزافها، وأي الموارد ينبغي تجديدها أو استصلاحها من أجل الاستخدامات التقليدية أو الجديدة؛
- احترام العمليات الديناميكية الطبيعية، وتشجيع العمليات النافعة ومنع التدخلات السلبية؛
- الحد من المخاطر على الموارد المعرضة للخطر؛
- ضمان التنوع الحيائي للنظم البيئية الساحلية؛
- تشجيع الأنشطة التكميلية عوضاً عن التنافسية؛
- ضمان تحقق الأهداف البيئية والاجتماعية والاقتصادية بتكلفة مقبولة للمجتمع؛
- حماية الاستخدامات التقليدية والحقوق والوصول العادل إلى الموارد؛
- حل القضايا والنزاعات القطاعية.

١٥- هناك سمة حيوية لعملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وهي ضمان الانخراط التام والمشاركة منذ المراحل المبكرة للمجتمع المحلي، هذا الأمر يشكل أهمية خاصة في الظروف التي يكون فيها النطاق الساحلي تحت الملكية المحلية، مثل الحيازة العرفية وحق استغلال الموارد الطبيعية.

١٦- ينبغي على الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي دمج المنهجية الثنائية «من أسفل إلى الأعلى» و«من أعلى إلى أسفل». هذه المنهجية تسعى لضمان مراعاة جميع مصالح المعنيين من خلال عملية التشاور والمشاركة المحلية، في الوقت الذي يتم فيه توفير بيئة قانونية وتنظيمية من أجل تنفيذ فاعل لعملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

١٧- هناك أبعاد عديدة للدمج ينبغي مراعاتها في عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي تشمل:

العمودي - وهو دمج بين المؤسسات والمستويات الإدارية ضمن القطاع الواحد؛

الأفقي - وهو دمج بين عدة قطاعات على نفس المستوى الإداري؛

الشمولي - وهو الحاجة إلى ضمان أن جميع التفاعلات والقضايا الهامة قد روعيت تماماً؛

الوظيفي - وهو التدخلات التي تقوم بها الهيئات الإدارية التي ينبغي أن تتسجم مع أهداف واستراتيجيات إدارة المناطق الساحلية؛

المكاني - الدمج بين العناصر البرية والبحرية للنطاق الساحلي؛

السياسة - وهي سياسات واستراتيجيات وخطط إدارة المنطقة الساحلية التي ينبغي دمجها ضمن السياسات والاستراتيجيات والخطط التنموية (بما فيها الوطنية) الأوسع نطاقاً؛

العلمي- الإداري - وهو دمج التخصصات العلمية المختلفة ونقل العلوم لاستخدامها من قبل المستخدمين النهائيين وصانعي القرار؛

التخطيط - ينبغي ألا يكون في خطط المستويات المكانية المختلفة أهداف أو استراتيجيات أو مقترحات خطط متضاربة؛
الزمني - وهو التنسيق بين خطط وبرامج المدى القريب والمتوسط والبعيد.

١٨- ليس هناك نموذج واحد عام لعملية ناجحة للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، طالما أن التنفيذ الناجح يعتمد، من بيت عدة أمور، على الظروف المحلية والخبرة ومظاهر النظام البيئي، ونمط الضغط التنموي، إضافة إلى طبيعة ومدى أطر العمل الوطنية والتشريعية الإقليمية والسياسية.

١٩- على أي حال، فإن الخبرة في تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي حتى هذا الوقت قد حددت عناصر رئيسية ينبغي دمجها في أي مبادرة إدارة متكاملة للنطاق الساحلي إذا ما رُغب بالنجاح، وتشمل:

- تحقيق التكامل والتنسيق بين الدوائر الحكومية على مختلف المستويات؛
- ربط القطاعات من خلال «استيعاب» حلول المشاكل معهم؛
- تحقيق استدامة للتدخل على المدى البعيد وذلك من خلال تأمين التمويل؛
- ضمان الدعم السياسي والاستعدادات المؤسسية لتنفيذ المشاريع؛
- تأمين المشاركة الكاملة والمشورة للمعنيين والمجتمع المحلي؛
- تحقيق الإجماع حول استخدام الموارد الساحلية وإدارتها على نحو مستدام؛
- تشكيل عملية الإدارة بحيث تسمح بالمرونة والتكيف مع الظروف المتغيرة؛ و
- ملائمة عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي مع البيئات المؤسسية والتنظيمية والاجتماعية أو الأقاليم المشاركة.

٢٠- تتراوح مخرجات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي من الإعلانات العالمية إلى خطط إدارة متكاملة للنطاق الساحلي المحلي الأكثر تفصيلاً.

٢١- على المستوى العالمي، اعتمد مؤتمر ريو للأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED) عام ١٩٩٢ جدول الأعمال للقرن ٢١. يعالج الفصل ١٧ من جدول الأعمال ٢١ المحيطات والبحار والموارد البحرية الحية وإدارة النطاق الساحلي. وهو يقدم مجموعة من الاستراتيجيات المتكاملة للإدارة الساحلية، كذلك تقيماً للتكاليف المطلوبة لتنفيذها. ومنهجية اتفاقية رامسار القائمة على النظام البيئي التي تتمثل في مفهوم الاتفاقية للاستخدام الرشيد، متلائمة مع منهجية التنمية المستدامة للنطاق الساحلي المبين في جدول أعمال القرن ٢١. وقد خلص تحليل إسهام رامسار في تنفيذ جدول الأعمال ٢١ في إعداد مؤتمر قمة الأرض للتنمية المستدامة عام ٢٠٠٢ (WSSD) إلى أن الاتفاقية قد أسهمت بشكل كبير في الفصل ١٧ من جدول الأعمال ٢١، خاصة فيما يتعلق بثلاث من مجموع سبعة ميادين برامجية - الإدارة المتكاملة والتنمية المستدامة للمناطق الساحلية وحماية البيئة البحرية، والاستخدام المستدام والحفاظ على الموارد البحرية الحية بموجب الولاية القضائية الوطنية.

٢٢- على المستوى الإقليمي، تتضمن الأمثلة على الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي جدول الأعمال ٢١ للبحر الأبيض المتوسط (اعتمد عام ١٩٩٤)، الذي يقدم مثلاً فريداً من نوعه للاستراتيجية الإقليمية في صيغة جدول الأعمال ٢١ لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية. كذلك على المستوى الإقليمي، واستجابةً لبرنامج استرشادي مكثف قائم على مشروع يتضمن تطوير الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي الذي يشتمل على عدد من مواقع الأراضي الرطبة الساحلية، قامت المفوضية الأوروبية بتمرير اتصال للبرلمان الأوروبي يتضمن توصية تفصل فيها الاستراتيجية الأوروبية للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٢٣- وتُعد السياسات والتشريعات الوطنية الساحلية الآن الاتجاه الاستراتيجي للإدارة الساحلية بوجود عدد متزايد من البلدان إضافة إلى تحديد الإطار التنظيمي للتدخلات الساحلية. وتكمل هذه الأمور بشكل متزايد من خلال وضع ترتيبات مؤسسية ملائمة بمشاركة الوزارات ولجان التنسيق المشتركة بين الوزارات، الوكالات الساحلية وغيرها، رغم أن مدى هذا التنسيق يتفاوت بشكل كبير بين البلدان.

كثييات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

٢٤- تعتبر الخطط المكانية الساحلية عموماً بأنها أقوى الوسائل في توجيه التنمية الساحلية من خلال عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وهي كثيراً ما تُعد على المستوى الإقليمي (الوطني الفرعي). كما يمكن لأدوات التنظيم والإعمال، التي هي في الغالب جزءاً من تشريعات التخطيط التنموي إلى جانب مشاركة الحكومة المحلية المسؤولة عن تطبيقها أن تقدم أدوات قيمة لدعم تنفيذ خطط ساحلية كهذه. ويتزايد استخدام تقييم الأثر البيئي (EIA) والتقييم البيئي الاستراتيجي (SEA) والأدوات الاقتصادية للإدارة البيئية، لتسهيل تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي على المستويين الوطني والمحلي.

٢٥- على المستوى المحلي، أعدت جداول الأعمال المحلية للقرن ٢١ في العديد من دول العالم وهي تثبت فاعلية خاصة في تحفيز المعنيين على المشاركة وتحقيق إجماع محلي حول إجراءات الإدارة المحلية.

٢٦- على أي حال، هناك عدد من العوائق التي تقف في كثير من الأحيان في طريق تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بشكل أكثر فاعلية. فالجمود البيروقراطي ومعارضة التغييرات والمعارضة من قبل العديد من المصالح الاقتصادية الخاصة والافتقار إلى الإرادة السياسية الكافية للشروع بالعملية، والافتقار إلى الحد الأدنى من الموارد المالية وتعقيد القضايا التشريعية في تحديد النطاق الساحلي، والافتقار إلى التفاهم بين العلماء البحريين ومخططي استخدام الأرض، تشكل عموماً بعض أهم هذه العوائق.

٢٧- يمكن تقويض هذه العوائق من خلال إجراءات تتضمن:

- وضع برنامج الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي المقترح في سياقه الاجتماعي الكامل في أقرب وقت ممكن؛
- الإشارة بوضوح إلى أكبر عدد ممكن من المعنيين إلى ماهية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي وماذا يمكنها أو لا يمكنها أن تحقق؛
- زيادة الشفافية في عملية صنع القرار من خلال آليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي؛
- تحسين مشاركة المعنيين؛ و
- جلب الممثلين عن كافة الوكالات المتأثرة ذات المسؤوليات التنظيمية أو التنفيذية في النطاق الساحلي إلى العملية في أقرب وقت ممكن.



زوارق الصيد المحلية في برايا داس كونشاس، ساو تومي. الصورة: تيم دودمان.

الملحق ٢

الأساس المنطقي لمبادئ دمج قضايا الأراضي الرطبة في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي

المبدأ ١. إن اتفاقية رامسار هي معاهدة عالمية حكومية دولية تتناول على وجه الخصوص الحفاظ على النظم البيئية للنطاق الساحلي واستخدامها الرشيد.

١- يُدرج «نظام تصنيف أنماط الأراضي الرطبة» الخاص بالاتفاقية الأنماط التالية للأراضي الرطبة في قسم الأراضي الرطبة الساحلية/ البحرية.

- المياه البحرية الضحلة الدائمة وعمقها في معظم الحالات أقل من ستة أمتار عند الجَزَر، وتتضمن الخلجان والمضائق البحرية؛
- المسطحات البحرية تحت المدية المائية بما فيها مساحات الطحالب والأعشاب البحرية والبروج البحرية الاستوائية؛
- الشعاب المرجانية
- الشواطئ البحرية الصخرية بما فيها الجزر البرية الصخرية والجروف البحرية؛
- الشواطئ الرملية والحصوية بما فيها الشرائط الرملية والجزر الرملية الصغيرة ونظم الكثبان والأحواض الواقعة ما بين الكثبان الرطبة؛
- مياه مصبات الأنهار: مياه المصببات الدائمة ونظم مصبات الأنهار في الدلتا؛
- الطين ما بين المدين، والمسطحات الرملية والملحية؛
- الأهوار ما بين المدين بما فيها الأهوار الملحية والبروج الملحية والملاحات والأهوار الملحية المرتفعة والأهوار المدية المالحة والعذبة؛
- غابات الأراضي الرطبة ما بين المدين وتتضمن مستنقعات المنغروف والنبيا، وغابات مستنقعات المياه العذبة المدية؛
- البحيرات الساحلية المالحة والعذبة بما فيها البحيرات المالحة والعذبة المتصلة ولو من نقطة واحدة ضيقة نسبياً مع البحر؛
- البحيرات الساحلية العذبة وتتضمن بحيرات الدلتا العذبة؛ و
- (أ) النظم الكارستية (مساحات التضاريس الكلسية تحت الأرض) البحرية/ الساحلية وغيرها من النظم المائية تحت الأرض.

٢- إضافة إلى ذلك، فإن الكثير من أنماط الأراضي الرطبة الداخلية في نظم تصنيف رامسار يمكن أن تحدث ضمن النطاق الساحلي كما تم تحديده بالنسبة للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٣- من المهم أيضاً الاعتراف أن تصنيف رامسار يغطي الأراضي الرطبة من صنع الإنسان وكذلك الأراضي الرطبة الطبيعية، وأن الأراضي الرطبة التي تم إنشاؤها صناعياً في النطاق الساحلي يمكن تغطيتها بموجب تعيينات مواقع رامسار (انظر أيضاً المبدأ ٦). وفي النطاق الساحلي، فإن أنماط الأراضي الرطبة الصناعية ذات الأهمية الخاصة التي أدرجت في نظام تصنيف رامسار هي:

- برك الاستزراع المائي (مثل الأسماك/ الجمبري)؛ و
- مواقع استغلال الملح، مثل مثل برك الملح والملاحات.

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

٤- إن منهجية الاتفاقية للاستخدام الرشيد لجميع الأراضي الرطبة القائمة على النظام البيئي، والتوجيه الشامل المعتمد من قبل الأطراف المتعاقدة لإيصالها ودمجها في كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد متوافقة بشكل تام مع المنهجية متعددة القطاعات المتضمنة في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٥- علاوة على ذلك، ومن خلال خطة عملها المشتركة (... مع اتفاقية التنوع البيئي (CBD) ومقررات مؤتمرها للأطراف المتعاقدة، قامت اتفاقية رامسار بدور الشريك الذي يوجه تنفيذ اتفاقية التنوع البيئي فيما يتعلق ببرامج عملها المرتبطة بالأراضي الرطبة، بما فيها البحرية والساحلية والنظم المائية الداخلية. وتعمل الاتفاقية بشكل مشترك مع اتفاقية التنوع البيئي لتحقيق برنامج عمل تقويض جاكارتا حول النظم البيئية البحرية والساحلية، وبشكل خاص ما يتعلق منه بالإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (بما في ذلك من خلال تلك المبادئ والإرشادات)؛ الموارد البحرية والساحلية الحية، خاصة الشعاب المرجانية؛ أساليب التقييم السريع للتنوع البيئي البحري والساحلي؛ والمناطق المحمية البحرية والساحلية (انظر أيضاً المبدأ ٦).

٦- أحد التزامات البلدان التي على الأطراف المتعاقدة ضمانها أمام اتفاقية رامسار، بقدر الإمكان، هو الالتزام باستخدام المستدام لجميع الأراضي الرطبة الواقعة ضمن أراضيهم، وبالنسبة للنطاق الساحلي، فإن عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي تقدم آلية قوية لتحقيق هدف ذلك الالتزام.

٧- على أي حال، يبدو أن الاعتراف بالتزامات الحكومة باستخدام المستدام بموجب رامسار ضعيف ونادراً ما يستفاد منها في سياق الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. كذلك هي غير معترف بها بوضوح في معظم إرشادات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي. لهذا، من الضروري أن تدرك كافة القطاعات إدارياً تماماً وتسهم وعلى كافة المستويات الحكومية (من الوطنية إلى المحلية)، والوكالات المسؤولة في المناطق الساحلية في تحقيق التزام حكوماتهم بمبادئ رامسار للاستخدام لحكيم، بما في ذلك من خلال التنمية وتنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٨- إن أطراف اتفاقية رامسار لديها التزامات إزاء التعاون الدولي بموجب الاتفاقية (انظر على وجه الخصوص كتيب رامسار (٢٠٠٠، الطبعة الرابعة)) حول الاستخدام الرشيد، والذي يتضمن تشارك المعلومات والخبرات والعمل المشترك المتعلق بالأراضي الرطبة عبر الحدودية وأحواض الأنهار والأنواع المهاجرة. وتقدم هذه الآليات أدوات وتوجيهات مفيدة لهؤلاء الذين يستخدمون الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في السياق عبر الحدودي.

المبدأ ٢. الدمج الكامل لقضايا الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي أمر أساسي لنجاح عملية الإدارة الساحلية المستدامة.

٩- لم تساعد الممارسات الإدارية السابقة والحالية دوماً في إدارة متكاملة للمناطق الساحلية أكثر فاعلية، ولطالما كانت الأراضي الرطبة الساحلية تعامل بمعزل عن قضايا الإدارة القطاعية. وهذا أدى إلى الافتقار إلى التكامل، إضافة إلى العديد من القرارات المتضاربة.

١٠- كان التعامل مع المناطق الساحلية في الغالب يتم ضمن مجال تخطيط وإدارة استخدام الأراضي، الذي كان يركز على ضمان التنمية الساحلية. وكانت مخرجاتها الرئيسية هي تنظيم استخدام المساحات الساحلية، لكن هذه المنهجية باءت بالفشل الذريع في تأمينها للمراعاة الأشمل لقضايا ساحلية هامة أخرى.

١١- ضمن إدارة وتخطيط استخدام الأراضي، اعتبرت الأراضي الرطبة الساحلية عموماً ضمن مجال إدارة المناطق المحمية، وهدفها الرئيسي ضمان حمايتها والحفاظ عليها. لكن كثيراً ما فشل مثل هذا التخطيط في دمج الأراضي الرطبة الساحلية في الأهداف التنموية الأشمل، تاركاً وراءه تلك الأراضي باعتبارها وحدات مكانية خاصة لا تسهم إلا بشكل بسيط في القطاعات الساحلية الأخرى. وكانت النتيجة أنه في العديد من أرجاء العالم، أدى النزاع في الاستخدام الساحلي إلى تدهور وفقدان متواصلين للأراضي الرطبة الساحلية ووظائفها.

١٢- إن الإدارة الساحلية المستدامة هي هدف لا زال ينبغي تحقيقه بالشكل الأكمل. كما ينبغي تشجيع إدارة جميع مناحي الاستخدام البشري للمناطق الساحلية (ضمن تعريفها الجغرافي الأشمل) لتعود بالنفع الأكبر على السكان في الوقت الحاضر، لكن مع الحفاظ على قدرة الأراضي الرطبة الساحلية بحيث تلبى تطلعات الأجيال القادمة. تتضمن هذه المهمة دمج مجموعة من القطاعات والأنشطة الساحلية بنجاح. هذا وتعتبر الأراضي الرطبة

الساحلية من بين أجزاء النظم الساحلية الأكثر أهمية.

١٣- إن قيم الأراضي الرطبة الساحلية ووظائفها مترسخة بالفعل (لمزيد من التوجيه انظر الجزء ب من تلك المبادئ): فالكثير من المنتجات والخدمات التي تقدمها تعتبر بالغة الأهمية بالنسبة لسير عمل المناطق الساحلية، وبدونها تكون الحياة في المناطق الساحلية أمراً مستحيلًا أو أكثر سوءاً. علاوة على ذلك، فإن القيمة البيئية للأراضي الرطبة الساحلية وتنوعها الحيائي بحد ذاته يبرر ضرورة دمج وإدارة الأراضي الرطبة الساحلية بفاعلية وفقاً للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي.

١٤- إن السمة المميزة للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي هي أنها متعددة القطاعات، وتعمل على نطاقات مكانية مختلفة لصنع القرار، وأنها تسعى لدمج وتنسيق أنشطة جميع المستخدمين الساحليين. وهي تتمتع بطابع تعدد الأهداف لأن عليها إدارة التنمية الساحلية إلى جانب الحفاظ على الموارد الطبيعية وإدراجها. وفيما يتم القيام بذلك، ينبغي دمج اهتمامات وأهداف كافة القطاعات الاقتصادية والمؤسسات والفئات الاجتماعية ذات الصلة. ومن بين أهم الروابط التي ينبغي على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلي تحقيقها، والذي يُعد في ذات الوقت إحدى تحدياتها الأساسية حيث أن التخطيط في معظم البلدان لا يغطي مساحة ما بين البر والبحر، هو التكامل بين المجالين البري والبحري.

١٥- إن الفوائد العديدة للأراضي الرطبة والأساسية للحفاظ على صحة المناطق الساحلي لم تُفهم على نحو جيد. وكثيراً ما تفهم الإدارات الفردية إمكانية وقيمة الأراضي الرطبة فقط ضمن سياق مصالحها القطاعية الخاصة. وحيث أن هذا الأمر قد قلل من قيمة الأراضي الرطبة، فإن التكلفة الحقيقية للممارسات الهدامة التي تؤثر عليها لم تؤخذ تماماً أو لم تؤخذ أبداً بالاعتبار. وكثيراً ما تسبب هذا في عدم تناسق السياسات و/ أو تدمير الأراضي الرطبة أو تدهورها.

المبدأ ٣. للأراضي الرطبة الساحلية قيم ووظائف هامة وتقوم بتقديم العديد من السلع والخدمات ذات القيمة الاقتصادية العالية.

الدور العام للأراضي الرطبة الساحلية في توفير السلع والخدمات والقيم والوظائف

١٦- في كثير من أنحاء العالم، تعتبر الأراضي الرطبة الساحلية ذات أهمية بالغة نظراً لما توفره من أسماك ومحار. ولا تمثل الأراضي الرطبة الساحلية موئلاً للأسماك البالغة التي توفر مصدراً غذائياً حيوياً للعديد من المجتمعات المحلية وحسب، بل للكثير غيرها، مثل مصبات الأنهار ومساحات الأعشاب البحرية والشعاب المرجانية والمنغروف، كما أنها تمثل مناطق تفريخ وحاضنات هامة بالنسبة للعديد من أنواع الأسماك الشاطئية والمحيطية.

١٧- إن الأراضي الرطبة الساحلية التي تعمل بشكل طبيعي تسهم كذلك بأدوار حيوية في الحد من انجراف السواحل وصد أثر العواصف والتخفيف من آثار ارتفاع مستوى سطح البحر.

١٨- توفر الأراضي الرطبة الساحلية عدداً من الخدمات الأخرى للناس محلياً وأبعد من ذلك.

١٩- جرى العديد من المحاولات لحساب القيمة الإجمالية للمنتجات والخدمات التي توفرها الأراضي الرطبة وذلك من خلال وسائل التقييم (انظر أيضاً إصدار رامسار، تقييم اقتصادي للأراضي الرطبة: دليل لصانعي السياسة والمخططين، باربييه، أكرمان وكناولر، ١٩٩٧ (وتقرير رامسار ٣ التقني، تقييم الأراضي الرطبة: توجيهات لتقييم الفوائد المستمدة من خدمات النظم البيئية للأراضي الرطبة)). ورغم أنه قد ثبت أنه من الصعوبة بمكان حساب الأرقام الدقيقة، إلا أن هناك اتفاق عام بأنه، إذا كانت القيم تضم أرقاماً لجميع الخدمات البيئية التي توفرها الأراضي الرطبة الساحلية (على سبيل المثال الحماية من الفيضانات ومخاطر العواصف والتخفيف من أثر التغير المناخي وتنقية المياه وتغذية المياه واحتجاز الرواسب/ الملوثات والاحتفاظ بالمواد الغذائية والتبخير والموائل الخ.)، فإن هذا الرقم سيكون عالياً بدرجة مرتفعة جداً.

٢٠- على أي حال، فإن العديد من نظم وموارد الأراضي الرطبة الساحلية قد قدرت بأقل من قيمتها في القرارات التنموية بشكل كبير. ورغم إنتاجها لعدد من المنتجات القابلة للتسويق والتي يمكن تقدير قيمتها، فإن الجزء الأكبر من قيمتها يكمن في المنتجات والخدمات غير القابلة للتسويق، وهي لهذا السبب تبقى غير معترف بها

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

بدرجة كبيرة، فبعض الخدمات البيئية التي توفرها الأراضي الرطبة الساحلية تعتبر من ناحية أخرى سلع عامة، أي الخدمات التي ينبغي أن تكون متوفرة للجميع دون تكلفة، غير أن هذه نادراً ما يتم تقدير تكلفتها بالكامل في ممارسات التقييم. وقد كان التقليل من تقديرها سبباً رئيسياً في سوء توزيع موارد الأراضي الرطبة وسبباً لاستمرار الممارسات الشائعة في تحويل استخدام الأراضي الرطبة لأغراض أخرى، مع تبعات تكاليف وأثار خطيرة على المجتمعات المحلية.

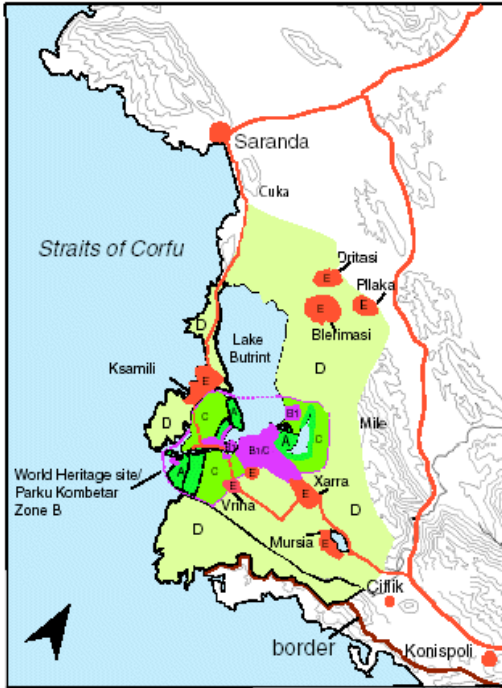
دور الأراضي الرطبة الساحلية في العملية الساحلية

٢١- يحدد تشغيل العمليات في المياه الساحلية بدرجة كبيرة إنتاج الموارد المتجددة وينظم العمليات الحيوية، مثل نوعية المياه وفاعليات الخط الساحلي. فتشغيل العمليات في الشريط الساحلي (البري) يحدد ما إذا كان بإمكان الناس الاستقرار بأمان في هذا النطاق الساحلي أم لا. ويشكل انجراف الشواطئ والفيضانات المدمرة في كل الأحوال تهديدات مستمرة للمجتمعات الساحلية. فالعمليات المائية والحيوية في مصبات الأنهار، حيث تصب الأنهار في البحار معقدة بوجه خاص نظراً لاختلاط المياه العذبة بالمياه المالحة، وتفاعل تدفقات المد والجزر مع تدفق النهر يحددان حركة المواد الرسوبية. مثل هذه العمليات يمكن إعاقتها بسهولة بسبب التدخلات البشرية التي عن غير قصد تغير الملوحة وتدفق المياه والترسيب مما يحد من القدرة التكيفية للنظم الساحلية في استجابتها للتغير.

دور الأراضي الرطبة في التخفيف من أثار المخاطر الطبيعية والتلوث والفيضان

٢٢- يمكن للتعرية الساحلية أن تزداد نتيجة، على سبيل المثال، لإزالة الحواجز الواقية وإزالة الغطاء النباتي للأراضي الرطبة والإزالة المباشرة للرواسب والترسبات فيها والمطالبة بالأراضي أو استردادها في الأراضي الرطبة الساحلية وبناء الشواطئ الصناعية الثابتة وحواجز تحول دون انتقال الرواسب الساحلية، مثل مصدات الأمواج وحواجزها. ومن الضروري تقييم مخاطر ومنافع الأبنية الشاطئية الثابتة هذه وتدبير الحماية من العواصف بدقة مقابل فرض الحفاظ أو استعادة المخزون الذي تقدمه الوظائف الطبيعية للأراضي الرطبة الساحلية.

٢٣- هناك إجراءات بشرية أخرى يمكن أن تتسبب بانجراف السواحل بشكل غير مباشر، فعلى سبيل المثال، كتبعات



للأعمال الإنشائية في الأراضي الرطبة الساحلية أو في الأجزاء العليا من الأنهار وتربية الأحياء البحرية في مستنقعات المنغروف، وغيرها من أشكال الاستزراع المائي، والزراعة الساحلية، وبناء السدود في الأنهار، والحد من انجراف التربة في أحواض الصرف، واسترداد أراضي الأهوار الملحية.

٢٤- من المهم على أي حال، الوضع في الاعتبار حقيقة أن العديد من الخطوط الساحلية يجري بها حركة بشكل طبيعي، وكثيراً ما تعتبر دورات التعرية سمة هامة للطابع البيئي. والمحاولات الرامية إلى السيطرة الاصطناعية على التعرية حيث، على سبيل المثال، يحصل تضارب بين عمل النظم البيئية الطبيعية وحماية الأرواح والممتلكات، مما يمكن أن يكون له عواقب تؤثر على التعرية وأنماط الرواسب في أماكن أخرى للنطاق الساحلي.

٢٥- إن استبقاء الرواسب والمواد الغذائية وتصديرها (وظيفة حيوية جيوكيميائية للأراضي الرطبة) أمر مفيد نظراً لأن

إدارة مواضع الصلة بين مواقع الأراضي الرطبة البحرية والمياه العذبة:

موقع رامسار والتراث العالمي، بحيرة بيوترنت، ألبانيا

الأراضي الرطبة الساحلية ومن خلال إبطاء قوة المياه، تعمل على ترسب الرواسب (وإلا فإنها ستضيع عن طريق الانجراف الساحلي) والمواد الغذائية التي تحملها المياه. فالإبقاء على المواد الغذائية في الأراضي الرطبة يجعلها قادرة على إنتاج كميات كبيرة من المواد العضوية والتي تشكل بدورها قاعدة للسلسلة الغذائية المائية. والرواسب التي جلبتها الأنهار تعمل على بناء دلتا غنية وخصبة ومهمة بالنسبة لتحقيق توازن فقدان الأراضي الساحلية. وتعتمد الدلتا الساحلية على الرواسب والمواد الغذائية النهرية لبقائها. وفي نظم الأراضي الرطبة الساحلية الأخرى فإن معظم الرواسب تُجلب عن طريق التيارات من إعادة تشكل الرواسب البحرية.

٢٦- إن الأراضي الرطبة الواقعة في الأجزاء البرية للنطاق الساحلي وفي منطقة المنابع غالباً ما تلعب دوراً حاسماً في السيطرة على الفيضانات والعواصف. فإدارة الفيضانات تتطلب تنفيذ تدابير السيطرة على الفيضانات والانجرافات الساحلية، غير أن الأراضي الرطبة بإمكانها خفض الحاجة إلى الأبنية الهندسية لإدارة المياه باهظة الثمن. كما أن الغطاء النباتي في الأراضي الرطبة يلعب أيضاً دوراً في إبطاء وتيرة تدفق مياه الفيضانات.

٢٧- إن الأراضي الرطبة الساحلية البرية والأبعد منها الواقعة أعلى النهر تساعد في تنقية المياه الملوثة، خاصة مياه الصرف الحضرية والصرف الزراعي، من خلال الترشيح الطبيعي، وذلك عن طريق معالجة النفايات الكيميائية والعضوية قبل دخولها إلى المياه الساحلية. وهذا من شأنه التقليل من التشبع الغذائي للمياه الساحلية وتحديد التركيز العالي للمغذيات التي تصل إلى إمدادات المياه الجوفية وغيرها من المصادر المائية التي من الممكن استخدامها لأغراض الشرب.

٢٨- على أي حال، لا زالت نوعية المياه في العديد من الأراضي الرطبة الساحلية تتأثر بالتلوث الذي تحمله الأنهار. فالتلوث يمكن أن يتولد جراء عمليات التصريف لمياه الفضلات الصناعية، والصرف المنزلي (خاصة من المدن المكتظة بالسكان) وأنشطة التحريج والزراعة، وارتفاع درجات الحرارة الناجم عن عمليات المحطات الحرارية وبناء خزانات أو سدود ضخمة تعمل على إبطاء تدفق المياه، والأنشطة الترفيهية، والغبار المحمول جواً والنفط من المنشآت البحرية. فالأراضي الرطبة الساحلية تساعد في تطهير المياه الملوثة قبل تصريفها في البحر، لكن التلوث الصناعي الواصل إلى الأراضي الرطبة الساحلية يمكن أن يؤثر في طبيعة الطابع البيئي بشكل كبير.

دور الأراضي الرطبة الساحلية في التخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار والتكيف معها

٢٩- قد تتضمن الآثار المباشرة لارتفاع منسوب مياه البحار تزايد في مستويات الغمر وفيضانات العواصف؛ تسارع انجراف السواحل؛ تداخل مياه البحار إلى المياه الجوفية العذبة؛ زحف المياه المدية إلى مصبات ونظم الأنهار؛ ارتفاع درجات سطح البحر والأرض مما يسهم في زيادة نشاط الأمواج وأمواج العواصف وموجاتها.

٣٠- يعتبر ارتفاع درجات حرارة سطح البحر المصحوب بالتغير المناخي أنه بدأ يؤثر بالفعل على الشعاب المرجانية من خلال ازدياد التبييض وانخفاض معدلات التكلس- وبالتالي فإنه من المتوقع ازدياد التأثيرات على المنغروف والبحيرات الساحلية قريباً، على الأغلب كتبعات لفقدان الشعاب المرجانية دورها في صد العواصف.

٣١- هناك أيضاً عددٌ من التأثيرات غير المباشرة المتوقعة للتغير المناخي على الأراضي الرطبة الساحلية نظراً للتغير في موجات العواصف وازدياد تداخل المياه المالحة إلى نظم المياه العذبة نتيجة لارتفاع منسوب البحار.

٣٢- تلعب الأراضي الرطبة الساحلية دوراً بالغ الأهمية في التخفيف من آثار التغير المناخي. فهي تلعب دوراً رئيسياً في دورات الكربون والنيتروجين والكبريت، وتدهور الأراضي الرطبة الساحلية يمكن أن يعطل هذه الدورات. والحفاظ على غابات الأراضي الرطبة الساحلية، وبشكل خاص المنغروف، يمكن أن يصبح هاماً بشكل متزايد لدورها كمصارف للكربون.

٣٣- قد تؤثر الاستجابة البشرية للتغير المناخي أحياناً على الأراضي الرطبة الساحلية بشكل غير مباشر. وبالتالي، على سبيل المثال، ازدياد الجفاف في الأراضي الداخلية قد يؤدي إلى تدفق الأنهار بكميات أكبر قد تم حصرها قبل أن تصب في النطاق الساحلي، وبالتالي خفض كميات الرواسب وازدياد الملوحة في نظم الأراضي الرطبة الساحلية.

٣٤- ارتفاع منسوب البحار المصحوب بالتغير المناخي قد يؤدي إلى آثار سلبية جسيمة في المناطق الساحلية، متسبباً بفقدان الأرواح البشرية والممتلكات، وحدوث تغيير في النظم البيئية الساحلية قد يؤدي إلى انخفاض في إنتاجيتها

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

وتغير في نظم الموارد الساحلية (المياه العذبة والأراضي والتربة والغطاء النباتي الخ).

دور الأراضي الرطبة الساحلية كأماكن هامة للأنواع عالية التنوع الاحيائي، بما فيها المهاجرة وغير المهاجرة والأنواع المهددة

٣٥- بعض الأراضي الرطبة الساحلية، على سبيل المثال الشعاب المرجانية، معروفة بدعمها لتنوع هائل من الأنواع كأى نظام بيئي في العالم، وهي مصدر غني بشكل خاص بالمواد الوراثية. والأراضي الرطبة الساحلية خاصة المنغروف والشعاب المرجانية وطبقات الأعشاب البحرية أيضاً تدعم تنوعاً هائلاً لأنواع الأسماك والرخويات، لكل من البالغ منها أو كمناطق للتفريخ والحضانة للمراحل الصغيرة، ويعتبر الكثير منها ذو أهمية تجارية كغذاء. كما تعتمد الكثير من أنواع النباتات والحيوانات المهددة عالمياً ووطنياً على الأراضي الرطبة الساحلية في بقائها.

٣٦- تعيش بعض الأنواع بشكل دائم في الأراضي الرطبة الساحلية، فيما تقضي أنواع أخرى جزءاً من وقتها هناك لكنها مع هذا تعتمد على هذه الأراضي الرطبة خلال مراحل دورات حياتها المختلفة. كما أن الأراضي الرطبة الساحلية تقدم شبكات موئل أساسية ومسارات هجرة للأنواع المهاجرة، بشكل خاص الطيور المائية، الأسماك والسلاحف، وبعض الحوتيات.

٣٧- يعتبر الحفاظ على موائل الأراضي الرطبة الساحلية أمراً أساسياً بالنسبة للبيئة العامة للمناطق الساحلية ودعمها للعديد من الأنواع التي تعتمد على الأراضي الرطبة الساحلية. وبالتالي فإن استمرار فقدان وتدهور موائل الأراضي الرطبة الساحلية (انظر أيضاً المبدأ ٧ أدناه) يهدد بقاء العديد من الأنواع في الأراضي الرطبة الساحلية الضرورية للحفاظ على التنوع الاحيائي إضافة لكونها ذات أهمية اجتماعية-اقتصادية.

٣٨- إن لمتطلبات الطيور المائية المهاجرة التي تعتمد على الأراضي الرطبة الساحلية أهمية خاصة بالنسبة للإدارة المتكاملة للنظم الساحلية. فمثل هذه الأنواع تتطلب حفاظاً على شبكات الموئل، على المستويات المحلية والوطنية والدولية وعلى مختلف النطاقات المكانية من أجل بقائها من خلال هجراتها السنوية.

٣٩- على المستوى الدولي، تعتمد العديد من الطيور المائية المهاجرة على الوجود المستمر لشبكة مناطق التجمع للهجرة والأراضي غير الخصبة التي غالباً ما تكون متباعدة جغرافياً على امتداد مسارات طيران الهجرة. فبالنسبة للعديد من الأنواع، فإن أجزاء أساسية من هذه الشبكات تقع في النطاق الساحلي. ويسعى عدد من المبادرات في عدة أجزاء من العالم لتحديد مواقع الشبكات وحمايتها، بما فيها العديد من الأراضي الرطبة الساحلية. وهي تشمل الاتفاق الأفريقي-الأوروبي للطيور المائية المهاجرة (AEWA)، واستراتيجية آسيا-المحيط الهادئ للحفاظ على الطيور المائية المهاجرة (APMWCS) (منذ عام ٢٠٠٦، شراكة مسارات طيران شرقي آسيا-أستراليا الآسيوية)، وشبكة حماية الطيور الساحلية في النصف الغربي للكرة الأرضية (WHSRN)، إضافة إلى غيرها التي لا زالت تحت الإعداد.

٤٠- ينبغي على مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في منطقة ساحلية واحدة أن تأخذ بالاعتبار متطلبات الأنواع المهاجرة هذه، والالتزامات الدولية للحفاظ عليها، بما أن إزالة أو التسبب بأذى رابط واحد (مثلاً المطالبة بالأرض أو استرداد مصب نهر) في سلسلة الهجرة يمكن أن يهدد بقاء الأعداد المهاجرة على امتداد مسارات طيرانها.

٤١- إضافة إلى ذلك، وعلى مستويات مكانية أصغر، مثلاً ضمن مصب مدي، فإن الطيور المائية عادة تتطلب أنماطاً من الموائل الساحلية للتغذية والرقود في مراحل مختلفة من الدورة المدية، فمن الضروري إحاطة تخطيط الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بهذه المتطلبات، إضافة إلى تبعات الإزالة الانتقائية أو التدهور لبعض عناصر أنماط الموائل الساحلية.

المبدأ ٤. آليات حل تداخل الاختصاص في النطاق الساحلي ينبغي أن تتضمن الإطارين القانوني والمؤسسي للأراضي الرطبة بشكل كامل.

٤٢- يعتبر إنشاء إطار قانوني ومؤسسي ملائم أمراً أساسياً لاستدامة عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي على المدى البعيد. ومن الضروري أيضاً تحقيق مستوى معين من المرونة في تعيين حدود الأراضي الرطبة الساحلية

والنطاق الساحلي من أجل تفضي نزاعات لا لزوم لها بين مجالات إدارة الموارد.

٤٣- يختلف الإطارين التشريعي والمؤسسي للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بدرجة كبيرة بين البلدان، كذلك الحال بالنسبة للمسؤوليات التشريعية والمؤسسية في المستويات الحكومية المختلفة من الوطنية وحتى المحلية. ففي بعض البلدان هناك أطر تشريعية وطنية قوية، أما في بلدان أخرى فإن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في أحسن الأحوال توجهها السياسة و/ أو تكون تطوعية. وفي بعض البلدان، يتم توجيه تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي من قبل الحكومة الوطنية، لكن في العديد غيرها فإن مسؤولية التنفيذ تقع على عاتق الحكومة الإقليمية أو المحلية، وكثيراً ما يتم تقديمها من خلال صلاحيات تخطيط التنمية العامة والتي لا تدرك بالضرورة مدى تعقيد الاختصاصات في النطاق الساحلي.

٤٤- كذلك فإنه من المهم ضمان بأن القدرة المؤسسية كافية لتأمين دمج الأراضي الرطبة بالكامل ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وذلك من خلال التدريب ورفع توعية تلك المؤسسات المسؤولة عن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، ومن خلال تأمين موارد كافية للتنفيذ عن طريق مشاركة جميع القطاعات ذات العلاقة، بما فيها قطاعات الحكومة المحلية.

انظر أيضاً الكتيب ٣،
القوانين والمؤسسات

المبدأ ٥. يستخدم العديد من المعنيين الأراضي الرطبة الساحلية وعليهم المشاركة بشكل كامل في إدارتها.

٤٥- ينبغي تحفيز المعنيين على المشاركة النشطة في جميع مراحل عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي: البدء والتخطيط (جمع البيانات والتحليل وتحديد أوجه التضارب وتحديد الأهداف وصياغة الاستراتيجية ودمج الخطط القطاعية)، والرصد والتقييم. وينبغي عقد مشاورات موسعة عامة قبل اتخاذ قرارات هامة. وبالنسبة للنزاعات فيما بين المستخدمين الساحليين فينبغي تحديدها في أقرب وقت ممكن، أما قرارهم فينبغي إدراجه في صلب عملية الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٤٦- حتى وقت قريب، كان انخراط المعنيين ومشاركة المجتمع في الإدارة البيئية محدوداً نسبياً، لكن، مؤتمر ريو عام ١٩٩٢ أدى إلى تحول كبير إزاء هذا الموقف. فعناصر المجتمع المدني (الاجتماعات المحلية والمنظمات غير الحكومية والجمعيات المهنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص) أصبحت معروفة بشكل واضح، كما أن توافق الآراء قد تطور بحيث أن استخدام الموارد الطبيعية الرئيسية المستدام على المدى البعيد يعتمد على فهم ودعم أولئك المرتبطين معها بشكل وثيق.

٤٧- غالباً ما تكون المناطق الساحلية بما فيها أراضيها الرطبة معقدة إدارياً نظراً لعدد المستخدمين الكبير والمعنيين المنخرطين. فهناك قدر كبير من التشارك، وكثيراً ما تقحم أمور مثل التداخل والصلاحيات القضائية وقدرراً كبيراً من موارد الملكية المشتركة. وينبغي على مبادرات إدارة الموارد العمل على إشراك الحكومة بكافة المستويات (أحياناً يسمى «التضافر العمودي») وأيضاً تحقيق درجة عالية من التنسيق بين الجهات الفاعلة القطاعية («التضافر الأفقي»). وهذا الأمر ممكناً فقط في حال تحقيق مشاركة واسعة للمعنيين.

٤٨- يعتبر كل من التعليم والتوعية العامة في هذا المسعى بغاية الأهمية، لكن ينبغي عدم الخلط بينهما وبين المشاركة، فالتعليم والتوعية يساعدان المعنيين لفهم الاستخدام المستدام وقيمة الموارد الساحلية بشكل أفضل، لكنها وحدها المشاركة، كجزء من عملية صنع السياسة والقرار، هي التي تؤدي إلى التوافق من أجل دعم قرارات معينة. والمشاركة لا تعني تغيير آراء المعنيين، لكنها تهدف إلى تحويل وجهة نظرهم من النظرة القطاعية الخالصة إلى جدول أعمال متكامل يُعد جميع الجهات لمعالجة قضايا إدارية بيئية في المناطق الساحلية.

انظر أيضاً الكتيب ٧،
المهارات التشاركية

المبدأ ٦. تعيين وإدارة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية في النطاق الساحلي يوفر آلية عالمية لتحديد وإقرار الأجزاء الأساسية الهامة من النظم البيئية للنطاق الساحلي، كأساس لإدارتها المستدامة.

٤٩- يتم توجيه تعيين مواقع رامسار من خلال إطار عمل استراتيجي وإرشادات للتنمية المستقبلية لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية، التابع للاتفاقية، والذي اعتمد عام ١٩٩٩ بموجب القرار VII-١١ (مدرج في

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

الكتيب ١٧) ، ورؤيته «العمل على تطوير والحفاظ على شبكة دولية من الأراضي الرطبة ذات أهمية في حماية التنوع الاحيائي العالمي واستدامة الحياة البشرية من خلال الوظائف البيئية والمائية التي تقوم بها». وفي إطار العمل الاستراتيجي، أكدت الأطراف المتعاقدة للاتفاقية بأن ينبغي بناء الشبكة الدولية من شبكات وطنية مترابطة ومتكاملة لمواقع رامسار الميعة.

٥٠- بموجب الاتفاقية، يتوقع من الحكومات أن تقوم بإعداد خطط إدارية مستدامة لمواقع رامسار لديها على أن تكون متوافقة مع الحفاظ على طابعها البيئي وسمات التنوع الاحيائي الأساسية فيها.

٥١- من المهم الاعتراف بمواقع رامسار، عموماً، كمناطق متعددة الاستخدامات والتي توفر سلماً وخدمات حيوية من أجل الناس وسبل عيشهم، وعادة هي ليست مجرد «مناطق محمية». وعدد قليل نسبياً من مواقع رامسار يعتبر محميات طبيعية حيث يكون استخدام الأرض الأساسي من أجل المحافظة على الطبيعية، لكن، هناك خطأ شائع بأن مواقع رامسار تكون موضع اهتمام فقط في ظل الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي كمحافظة على الطبيعة القطاعية ومصالح المناطق المحمية.

٥٢- هناك فرص هامة لاستخدام مواقع رامسار، في النطاق الساحلي وأماكن أخرى، كمواقع استرشادية منهجية النظم البيئية للاستخدام والإدارة المستدامتين (بما فيها المشاركة الكاملة للمعنيين والمجتمع المحلي) وتحقيق الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٥٣- في الإرشادات الجديدة لإدارة وتخطيط مواقع رامسار وغيرها من الأراضي الرطبة (القرار VIII، ١٤) (مدرج في الكتيب ١٨) ، شددت الأطراف على ضرورة ضمان مشاركة جميع المعنيين، وبصفة خاصة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في عملية إدارة التخطيط، وتطوير تخطيط إداري بمفهومه الأوسع ليشمل تخطيط وإدارة أحواض الأنهار والمناطق الساحلية. وهذا منسجم كلياً مع مبادئ وممارسات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

المبدأ ٧. الأراضي الرطبة الساحلية معرضة بدرجة كبيرة للتدهور والفقْدان، لكن رغم سهولة تدهورها فإن استصلاحها مكلف وفي بعض الأحيان مستحيل.

٥٤- كان العديد من الأراضي الرطبة الساحلية يتعرض للتدهور أو التدمير من خلال مجموعة من الأنشطة التنموية، بما فيها: الزراعة والتجريح (الصرف الصحي وبناء السدود واستخدام الأسمدة والمبيدات واستخراج المياه للري وتثبيت الكتبان وتحويل الغابات الطبيعية إلى زراعات مكثفة)؛ النقل (قنوات الملاحة وإنشاء الطرق والسكك الحديدية والصرف الصحي والجدران الداعمة وتجزئة التضاريس الطبيعية)؛ الطاقة (سدود توليد الطاقة الكهرومائية وخطوط الكهرباء وبناء محطات الطاقة)؛ السياحة والترفيه (تطوير السهول الفيضية والبنى التحتية للخط الساحلي والملاحة الترفيهية والإضرار بالموائل نتيجة الضغط السياحي والتلوث)؛ التنمية الحضرية والصناعية (بما فيها فقدان الموائل بشكل مباشر وزيادة الجريان السطحي وأشكال التدفق الأخرى)؛ إنشاء السدود والجدران الداعمة لحماية البنى التحتية؛ تصريف مياه الأراضي للتنمية الجديدة؛ التخلص من النفايات والتلوث؛ استخراج المياه الجوفية والسطحية؛ الصناعات الاستخراجية (استخلاص الحصى ونفايات التعدين السامة)؛ والآثار غير المباشرة للتغير المناخي (الانجراف بسبب ارتفاع منسوب البحار وتغير أنماط هطول الأمطار).

٥٥- يتواصل هدم العديد من موائل الأراضي الرطبة الساحلية بمعدلات تندر بالخطر. فعلى سبيل المثال، في المناطق الإستوائية فقدت غابات المنغروف بنسبة تصل إلى ٨٠٪ في عدد من البلدان، بمعدلات تدمير هي الأسرع خلال ال ٥٠ عاماً الماضية. والشعاب المرجانية هي أيضاً معرضة لهدم موائلها بشكل كبير نظراً لطبيعة بنيتها، وغالباً ما يحدث الضرر بسبب النشاط السياحي غير المنظم و/ أو غير المنضبط، وتزايد تصريف الرواسب من الأنهار إلى النطاق الساحلي، وأيضاً نتيجة أساليب الصيد المدمرة. فقدان كهذا للشعاب المرجانية والحقاق الضرر بها هي إضافة أخرى للمشاكل التي تواجهها جراء التبييض نتيجة لارتفاع درجات حرارة سطح البحر. وفي بعض البلدان متقدمة التطور، فإن أكثر من ربع الموائل الموجودة في مصبات الأنهار ذات الإنتاجية العالية قد فقدت بشكل كبير لصالح الزراعة والتنمية الصناعية والبنى التحتية المرتبطة بها.

٥٦- تُفقد الكثير من الأراضي الرطبة الساحلية على نحو لا رجعة فيه، خاصة عندما تجري تنمية صناعية وحضرية.

ومع ذلك، ينبغي أن يشكل الإستصلاح وإعادة التأهيل جزءاً من تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي كألية لمعالجة بعض الموائل التي فقدت وأيضاً لاستعادة وظائف الحماية الساحلية الطبيعية الهامة للأراضي الرطبة. أما بالنسبة للأراضي الرطبة الأخرى، فإن توجيهات اتفاقية رامسار حول استصلاح الأراضي الرطبة (القرار VIII.16) تنص على أن ذلك ينبغي أن يكون الخيار الثانوي، الأقل تفضيلاً من استراتيجية المحافظة المستمرة على الأراضي الرطبة الساحلية وقيمتها ووظائفها واستخدامها المستدام.

٥٧- كان هناك بعض النجاحات فيما يتعلق باستصلاح الموائل الساحلية، أكثرها كان على مستوى مصغر، فمثلاً في استصلاح المنغروف وإعادة إنشاء الأهوار المدية في الأراضي الزراعية المزعومة. غير أن التجربة حتى الآن فيما يتعلق بأساليب الاستصلاح المتوفرة حالياً للأراضي الرطبة الساحلية بصفة عامة غير دقيقة ولا يمكن التنبؤ بالنتائج المتعلقة بأهداف الاستصلاح. وقلما يمكن للاستصلاح أو إعادة التأهيل استعادة الظروف والقيم التي تظفر بالنظم البيئية للأراضي الرطبة الساحلية ذات الطبيعة الفطرية.

٥٨- علاوة على ذلك، فإن الاستصلاح هو عبارة عن عملية بعيدة المدى ومكلفة وهي تتضمن تدابير تقنية، وكذلك مؤسسية واقتصادية وتنظيمية، إضافة إلى رصد وإدارة سير مشروع الاستصلاح. وينبغي أن يكون تقييم الكلفة/الفائدة، بما في ذلك تكاليف الاستصلاح أو إعادة بناء موائل الأراضي الرطبة الساحلية المعرضة للفقدان جزءاً أساسياً من صنع القرار في الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي.

٥٩- تنص اتفاقية رامسار على أن تدمير جزء من موقع رامسار معين أو كله ينبغي أن يُسمح به في حالة «المصلحة الوطنية العاجلة» (المادة ٢,٥ من الاتفاقية) وأنه في مثل هذه الظروف يجب توفير موئلاً تعويضياً (المادة ٤,٢). والتوجيهات المعتمدة من قبل الاتفاقية عام ٢٠٠٢ (القرار VIII.20) حول مثل هذه التعويضات تشير إلى ضرورة توفير طابعاً بيئياً للمنطقة التي دمرت وذلك من أجل الموائل والأنواع كلما كان ذلك ممكناً، رغم الاعتراف بأنه من الصعوبة بمكان تحقيق مثل هذا الأمر.

المبدأ ٨. ينبغي ربط الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بإدارة أحواض الأنهار/ المساطق المائية وإدارة المحيطات والمصادر السمكية من أجل تأمين المحافظة على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها المستدام.

٦٠- أصبحت أحواض الأنهار تأخذ بشكل متزايد صفة الوحدة الأساسية لإدارة موارد المياه وقد تم أو يتم إنشاء سلطات إدارية للعديد من أحواض الأنهار. وقد اعتمدت اتفاقية رامسار كذلك إرشادات لدمج المحافظة على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد ضمن إدارة أحواض الأنهار (القرار VII-18)، (مدرج في الكتيب ٩) في الاعتراف بالدور الهام الذي تلعبه الأراضي الرطبة الداخلية في إدارة الموارد المائية. ومع ذلك، من الضروري ربط عمليات إدارة أحواض الأنهار (أو المساطق المائية) بشكل وثيق مع عمليات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي في المجالات المعنية.

٦١- تتطلب منهجية الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار (ICARM) تبني مجموعة من الأهداف والغايات والسياسات، إضافة إلى إنشاء آليات حاكمة تعترف بالعلاقات المتبادلة بين النظامين بهدف التنمية المستدامة. والمبادئ الأساسية للإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار هي ذاتها الخاصة بالإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (انظر الملحق ١) لكنها تطبق في النظامين المتصلين في وقت واحد. ونظراً لأهمية كل من الأراضي الرطبة الداخلية والساحلية كشرط مسبق لنجاح الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية وأحواض الأنهار لا بد من الاعتراف الكامل بها.

٦٢- وبالمثل، فإن الأنشطة الأبعد الواقعة في البحر خارج النطاق الساحلي، مثل المصائد السمكية غير المستدامة، يمكن أن تؤدي كذلك إلى تدهور في التنوع الحيائي وإلى تغير في الطابع البيئي للأراضي الرطبة الساحلية الذي يمكن للأنواع أن تستخدمه في مراحل مختلفة من دورات حياتها؛ ويمكن أن يؤدي استخراج الرواسب البحرية إلى تزايد في الانجراف الساحلي؛ وتسرب النفط والمواد الكيميائية السامة الناتج عن استخراج النفط قبالة السواحل، كما يمكن أن يتسبب النقل البحري بتلوث شديد للشواطئ مما يؤثر على الأراضي الرطبة الساحلية.

٦٣- يعتبر الصيد والاستزراع المائي من أهم الأنشطة الاقتصادية المرتبطة بالمحيطات. ومع ذلك، فقد فشلت سياسة

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

وإدارة المصائد السمكية في العديد من البلدان في إيجاد بيئة إيجابية لاستخدام هذا المورد بطريقة مستدامة. وهذا أدى إلى ازدياد تدهور الموارد والإفراط في استغلال قاعدة الموارد وعدم الإنصاف. وهناك ثلاث تهديدات رئيسية تحيط بالمصائد السمكية الساحلية هي: سهولة الوصول إلى المصائد السمكية وفقدان موائل الأسماك وتلوث المياه.

٦٤- ينبغي دمج المصائد السمكية بشكل كامل ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، حيث يعتمد الكثير من الأعداد السمكية بدرجة كبيرة على الأراضي الرطبة الساحلية، لكن غالباً ما يستمر الحفاظ على الصلاحية القضائية للمصائد السمكية وإدارتها كعملية قطاعية منفصلة. ويتطلب دمج المصائد السمكية ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي اتخاذ قرار حول كيفية استخدام الموارد الساحلية، والأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمعات المحلية (بمن فيهم الصيادون) ومراعاة آرائهم كإسهام أساسي في عملية التخطيط. وحيث أن للنطاق الساحلي (بما فيه الأراضي الرطبة الساحلية) استخدامات متعددة، فإن ممارسات المصائد السمكية ينبغي أن تجري لتفادي وقوع نزاعات بين الصيادين والمستخدمين الآخرين. وينبغي حماية موائل الأسماك في الأراضي الرطبة الساحلية مثل المنغروف والشعاب المرجانية والبحيرات من الدمار والتلوث.

٦٥- يعتبر اعتماد مدونة قواعد سلوك منظمة الأغذية والزراعة للمصائد السمكية المسؤولة خطوة إيجابية نحو إدارة الموارد السمكية المستدامة. وينبغي على جميع الأشخاص المنخرطين في العمل في المصائد السمكية السعي لتحقيق أقصى حد للاستدامة، أي تحقيق استخدام مستدام لموارد الأسماك، كسبل لضمان المحافظة على الموارد واستمرارية إمدادات الغذاء والحد من الفقر في مجتمعات الصيد.

قرار ذات صلة

القرار VIII-٤

(اعتمد من قبل مؤتمر الأطراف المتعاقدة الثامن، فلنسيا، إسبانيا، ٢٠٠٢)

مبادئ وإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي

- ١- إذ يشير إلى أن تعريف الأراضي الرطبة الذي اعتمد من قبل المؤتمر يتضمن مناطق ذات «مياه راكدة أو متدفقة وعذبة وآسنة أو مالحة، بما فيها مناطق المياه البحرية التي لا يزيد عمقها عن ستة أمتار عند الجزر»، مما يعني عملياً أنه بالنسبة للاتفاقية فإن معظم النطاقات الساحلية في جميع أرجاء العالم تقع ضمن تعريفها للأراضي الرطبة؛
- ٢- إذ يأخذ بالاعتبار بأن الإجراء ١، ٢، ٣ من خطة عمل الاتفاقية للأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٢ هي من أجل «جمع وإتاحة المعلومات للأطراف المتعاقدة حول تخطيط استخدام الأراضي المتصلة بالأراضي الرطبة، ... إدارة النطاق الساحلي على وجه الخصوص»؛
- ٣- إذ يشير كذلك إلى أنه في التوصية ٨، ٦ دعت الأطراف أنفسهم «لإعتماد وتطبيق التخطيط الاستراتيجي ومبادئ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي للمساعدة في صنع قرار بشكل آمن حول المحافظة على الأراضي الرطبة الساحلية واستخدامها الرشيد»؛
- ٤- إذ يشير أيضاً إلى أنه في القرار VII-٢١ قررت الأطراف المتعاقدة «استعراض وتعديل السياسات القائمة التي تؤثر سلباً على الأراضي الرطبة بين المدين والسعي إلى اتخاذ تدابير للمحافظة على تلك المناطق على المدى البعيد»؛
- ٥- يدرك أن نسبة كبيرة من سكان العالم تقطن في أو يقرب الساحل وأن سبل عيش عدد كبير من الناس، بمن فيهم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية خاصة أولئك في الجزر الصغيرة في الدول النامية، يعتمدون على إنتاجية وقيمة الأراضي الرطبة الساحلية، خاصة الصيد والزراعة المستدامين؛
- ٦- يساوره القلق إزاء العديد من الأراضي الرطبة الساحلية التي فقدت بالفعل أو التي من الممكن أن تتدهور بسبب المطالبة بالأرض بشكل خاص، والاستزراع المائي واستغلال موارد الأراضي الرطبة، والتلوث؛ وأن ازدياد التعداد السكاني، وفي بعض المناطق، التنمية غير المنضبطة، بما فيها السياحة، جميعها عوامل تواصل وضع المزيد من الضغط على الأراضي الرطبة الساحلية والمحافظة عليها وعلى استخدامها الرشيد؛
- ٧- إذ يعترف بأن الأراضي الرطبة الساحلية تقدم خدمات حيوية في تأمين الرفاه الإنساني وعلى وجه الخصوص من خلال دورها في تخزين الفيضانات وموجات العواصف وحماية السواحل وتأثيرات ارتفاع منسوب البحر، لكنه يدرك أن الأراضي الرطبة الساحلية وخاصة الشعاب المرجانية وتلك الموجودة في جزر صغيرة في الدول النامية، معروفة بكونها أكثر عرضة لتأثيرات التغير المناخي وارتفاع منسوب البحر وأن التعرض للمخاطر هذا قد ازداد بسبب الاستخدام غير الملائم للأرض والتنمية في النطاق الساحلي؛
- ٨- إذ يعترف كذلك بأن مبادرات تطوير الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي قد جرت أو أنها تجري في العديد من أرجاء العالم، لكن يساوره القلق أنه بالرغم من توفر قدر كبير من التوجيه حول الممارسة الجيدة للإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، فإن هذا التوجيه نادراً ما يعترف بأهمية الأراضي الرطبة في النطاق الساحلي، سواء من حيث دورها في الإدارة المستدامة للساحل أو لأهميتها في المحافظة على التنوع الحيائي، خاصة بالنسبة للأنواع المهاجرة مثل الطيور المائية والسلاحف والأسماك؛
- ٩- يدرك أن الأطراف المتعاقدة قد عينت بالفعل العديد من الأراضي الرطبة في النطاق الساحلي كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية إلا أن بعض أنماط الأراضي الرطبة الساحلية لازالت غير ممثلة تمثيلاً كافياً في قائمة رامسار، وأنه قد تم اعتماد مزيد من التوجيه فيما يتعلق بتحديد وتعيين مواقع رامسار من المنغروف والشعاب المرجانية من قبل هذا الاجتماع (القرار VIII-١١)؛
- ١٠- إذ يشير إلى أنه من خلال خطة العمل المشتركة للأعوام ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ما بين اتفاقية رامسار واتفاقية التنوع الحيائي (CBD) تتعاون الاتفاقيتان في إعداد توجيه حول التقييم السريع للتنوع الحيائي البحري والساحلي وحول المناطق المحمية البحرية والساحلية؛
- ١١- يدرك أن الاتفاقية تعد تعاوناً بين اتفاقيات البحار الإقليمية، بما في ذلك مذكرة تعاون سارية المفعول بالفعل بين كل من اتفاقيتي قرطاجنة وبرشلونة ومع برنامج البيئة الإقليمي لجنوب المحيط الهادئ (SPREP)، بغرض دعم التنمية البيئية المستدامة في النطاق الساحلي؛ و
- ١٢- إذ يرحب بتعزيز خطة التنفيذ المعتمدة من قبل مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة حول تنفيذ اتفاقية رامسار كأداة للمحافظة على الأراضي الرطبة البحرية والساحلية وإدارتها؛

كتيبات رامسار للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة

مؤتمر الأطراف المتعاقدة

- ١٣- يعتمد المبادئ والإرشادات لدمج قضايا الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي (ICZM) الملحق بها القرار؛
- ١٤- يحث الأطراف المتعاقدة على ضمان الاعتراف الكامل بالأراضي الرطبة الساحلية وقيمتها ووظائفها إزاء الرفاه الإنساني، بما في ذلك دورها في التخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار وأهميتها في الحفاظ على التنوع الحيائي، وذلك من خلال التخطيط وصنع القرار في النطاق الساحلي، بما في ذلك من خلال مبادرات الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، ويحث كذلك الأطراف المتعاقدة على ضمان إدراك واستخدام أولئك المسؤولين عن تنفيذ الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية في بلدانهم مبادئ وإرشادات رامسار الملحقة في هذا القرار؛
- ١٥- يدعو الأطراف المتعاقدة وغيرها إلى توثيق دراسة الحالات لأفضل الممارسات في دمج الأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي، وإتاحتها للاتفاقية؛ ويطلب إلى هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية إلى استعراض دراسة الحالات تلك كأساس لإعداد المزيد من التوجيه حول الأراضي الرطبة والإدارة المتكاملة للنطاق الساحلي بموجب الاتفاقية؛
- ١٦- يحث الأطراف المتعاقدة على استعراض وتعديل واتخاذ الإجراءات بشأن السياسات والممارسات القائمة التي تؤثر سلباً على الأراضي الرطبة الساحلية، والاعتراف في سياساتهم بالدور الحيائي للأراضي الرطبة الساحلية في دعم سبل عيش الناس، في التخفيف من آثار التغير المناخي وارتفاع منسوب البحار، وفي الحفاظ على التنوع الحيائي؛
- ١٧- يدعو الأطراف المتعاقدة لمواصلة توثيق الأراضي الرطبة التي فقدت، ووضع الحالي منها والتوجهات إزاءها، بما في ذلك ضمن لوائحهم الوطنية للأراضي الرطبة، والإبلاغ عن وضع الحفاظ عندهم في التقارير الوطنية لمؤتمر الأطراف المتعاقدة التاسع؛
- ١٨- يشجع الأطراف المتعاقدة على مواصلة إعطاء الأولوية لتحديد وتعيين الأراضي الرطبة الساحلية كأراضٍ رطبة ذات أهمية دولية، من أجل ضمان الإعراف بصلتهم بالمحافظة والاستخدام الرشيد للنظم البيئية الساحلية، وذلك بتطبيق إطار العمل الاستراتيجي وإرشادات التطوير المستقبلي لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية (القرار VII-11) والتوجيه الإضافي لتحديد وتعيين المنغروف والشعاب المرجانية المعتمد من قبل هذا الاجتماع (القرار VIII-11)؛
- ١٩- يطلب إلى هيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية مراعاة إعداد المزيد من التوجيه لتحديد وتعيين أنماط الأراضي الرطبة الساحلية الأخرى، بما فيها المسطحات الطينية والرملية وأعشاب البحر تحت المد وما بين المدين، للنظر فيها في مؤتمر الأطراف المتعاقدة التاسع؛
- ٢٠- يطلب إلى مكتب رامسار وهيئة مراجعة القضايا العلمية والتقنية مواصلة العمل مع اتفاقية التنوع الحيائي لوضع توجيه حول التقييم السريع للتنوع الحيائي الساحلي والمناطق المحمية الساحلية والبحرية، وإتاحة هذا التوجيه للأطراف المتعاقدة؛ و
- ٢١- يشجع مكتب رامسار على تطوير التعاون مع اتفاقيات البحار الإقليمية وبرنامج البحار الإقليمي التابع لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، بما في ذلك تطوير خطط عمل مشتركة ورفع التقارير عن هذه التطورات إلى مؤتمر الأطراف المتعاقدة التاسع.

أدواتُ اتفاقية رامسار للحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد الطبعة الرابعة (٢٠١٠)	
الركيزة الأولى للاتفاقية: الاستخدام الرشيد	
الكتيب ١	الاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة مفاهيم ومنهجيات للاستخدام الرشيد للأراضي الرطبة
الكتيب ٢	السياسات الوطنية للأراضي الرطبة تطوير وتنفيذ سياسات وطنية للأراضي الرطبة
الكتيب ٣	القوانين والمؤسسات استعراض القوانين والمؤسسات لتعزيز الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد
الكتيب ٤	الأراضي الرطبة وأنفلونزا الطيور توجهات للسيطرة على أنفلونزا الطيور شديدة العدوى والاستجابة لها
الكتيب ٥	الشراكات شراكات أساسية لتنفيذ اتفاقية رامسار
الكتيب ٦	(CEPA) الأراضي الرطبة برنامج الاتصال والتعليم والمشاركة والتوعية العامة (CEPA) ٢٠٠٩-٢٠١٥ التابع للاتفاقية
الكتيب ٧	المهارات التشاركية إعداد وتمكين مشاركة المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية في إدارة الأراضي الرطبة
الكتيب ٨	دليل متعلق بالمياه إطار عمل متكامل للتوجيه المتعلق بالمياه الخاص بالاتفاقية
الكتيب ٩	إدارة أحواض الأنهار دمج الحفاظ على الأراضي الرطبة واستخدامها الرشيد بإدارة أحواض الأنهار
الكتيب ١٠	تخصيص المياه وإدارتها إرشادات لتخصيص المياه وإدارتها للحفاظ على الوظائف البيئية للأراضي الرطبة
الكتيب ١١	إدارة المياه الجوفية إدارة المياه الجوفية للحفاظ على الطابع البيئي للأراضي الرطبة
الكتيب ١٢	الإدارة الساحلية القضايا المتعلقة بالأراضي الرطبة ضمن الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية
الكتيب ١٣	قوائم جرد وتقييم ورصد إطار عمل متكامل لقوائم جرد الأراضي الرطبة وتقييمها ورصدها
الكتيب ١٤	الاحتياجات من البيانات والمعلومات إطار عمل لاحتياجات رامسار من البيانات والمعلومات
الكتيب ١٥	قوائم جرد الأراضي الرطبة إطار عمل رامسار لقوائم جرد الأراضي الرطبة ووصف الطابع البيئي
الكتيب ١٦	تقييم الأثر توجهات حول التنوع الحيائي ضمن تقييم الأثر البيئي والتقييم البيئي الاستراتيجي
الركيزة الثانية للاتفاقية: تعيين مواقع رامسار وإدارتها	
الكتيب ١٧	تعيين مواقع رامسار إطار عمل استراتيجي وإرشادات من أجل التطوير المستقبلي لقائمة الأراضي الرطبة ذات الأهمية الدولية
الكتيب ١٨	إدارة الأراضي الرطبة أطر عمل لإدارة مواقع رامسار وغيرها من الأراضي الرطبة
الكتيب ١٩	معالجة التغير في الطابع البيئي للأراضي الرطبة الركيزة الثالثة للاتفاقية: التعاون الدولي
الكتيب ٢٠	التعاون الدولي توجهات وأشكال أخرى من دعم التعاون الدولي بموجب اتفاقية رامسار للأراضي الرطبة
الوثيقة المصاحبة	
الكتيب ٢١	الخطة الاستراتيجية للاتفاقية رامسار ٢٠٠٩-٢٠١٥ أهداف واستراتيجيات وتوقعات حول تنفيذ اتفاقية رامسار للفترة من ٢٠٠٩-٢٠١٥

كتيب
رامسار
الإصدار الرابع

الكتيب ١٢ الإدارة الساحلية



أمانة اتفاقية رامسار

شارع موفيرني ٢٨

سي إتش- ١١٩٦ غلاند، سويسرا

هاتف: +٤١ ٢٢ ٩٩٩ ٠١٧٠

بريد الكتروني: ramsar@ramsar.org

موقع الكتروني: <http://www.ramsar.org>